

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992
ولاحته التنفيذية
القوائم المالية المجمعة
عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى 31 ديسمبر 2012
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

تقیر مراب الحسابات

إلى السادة / مساهمی شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة شركة مساهمة مصرية*

تقیر عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المراجعة المرفقة لشركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة شركة مساهمة مصرية* والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وكذا للقوائم المجمع للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس في ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ وحتى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المراجعة مسؤلية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤلية عن إعداد وعرض القوائم المالية للمجموعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤلية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤلية اختبار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تکحصر مسؤليتنا في إيداء الرأي على هذه القوائم المالية المراجعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المراجعة خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية المراجعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المراجعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية للمجموعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إيداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأنا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإيداء رأينا على القوائم المالية المراجعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المراجعة المشار إليها أعلاه تعبر ببدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لشركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وعن أداءها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية للمجموعة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرات إيضاحية

كما هو مبين بصورة أكثر تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-ج) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمجموعة المرفقة فقد نشأت الشركة الأم نتيجة الانقسام عن شركة أوراسكوم تليكوم القابضة حيث اتخذت القيم الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ كأساس للانقسام بعد إجراء التعديلات المقترحة من قبل الهيئة العامة للاستثمار على تلك القيم الدفترية.

كما هو مبين بصورة أكثر تفصيلاً بالإيضاح (٣٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمجموعة المرفقة، فقد بلغت صافي أصول كوريو لينك (الشركة التابعة) بدولة كوريا الشمالية المعادل لمبلغ ١,٩١٧ مليون جنيه مصري من إجمالي صافي أصول المجموعة البالغة ٧,٠١٦ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. كما تضمنت أصول كوريو لينك (الشركة التابعة) ارصدة نقدية بالعملية المحلية المعادلة لمبلغ ١,٧٥٠ مليون جنيه مصري تم ادراجها ضمن أصول مالية طويلة الاجل بالقوائم المالية للمجموعة نظراً للقيود المفروضة على التحويلات النقدية من العملة المحلية الى عملات اجنبية في كوريا الشمالية.

كما هو مبين بصورة أكثر تفصيلاً بالإيضاح (٢٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمجموعة فانه وفقاً لأفضل تقديرات الإدارة في ضوء المعلومات المتاحة، لا توجد أية فروق، بين الأسس الضريبية والمحاسبية للأصول أو الخصوم المثبتة في القوائم المالية لشركتها التابعة كوريو لينك بكوريا الشمالية، يترتب عليها الاعتراف بأية أصول أو التزامات ضريبية مؤجله في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. وتري الإدارة أنه في حالة ظهور معلومات إضافية في الفترات القادمة مما قد يترتب عليها أن تنشأ مثل تلك الفروق بالنسبة للأصول أو الخصوم المثبتة في القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ فإن الإدارة عندئذ ستعيد تقديراتها مما قد يستدعي الاعتراف بأصول أو التزامات ضريبية مؤجله مرتبطة بتلك الأصول والخصوم.

نود أن نوجه النظر إلى الإيضاح رقم (١٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمجموعة والذي يلقي الضوء بصورة أكثر تفصيلاً على القرار بقانون الذي أصدره رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام قوانين الضرائب المصرية والذي نُشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢ ثم أُعلن عن تجميد العمل به. ونظراً لعدم وجود أية مؤشرات أو معلومات مؤكدة وكافية تفيد تعليق أو استمرار العمل بتلك التعديلات حتى تاريخ إصدار القوائم المالية المرفقة فلا يمكن تحديد الأثر المالي - أن وجد - علي القوائم المالية للشركة.

هذا ولا تعتبر كافة الفقرات الإيضاحية السابقة تحفظاً على رأينا في تقريرنا على القوائم المالية للمجموعة المرفقة للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ في هذا الشأن.

القاهرة في ٣١ مارس ٢٠١٣

صالح

كامل مجدى صالح

م.م.م رقم ٨٥١٠

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٩

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

عضو مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

شركة أوراسكوم للاتصالات والاعلام والتكنولوجيا
القابطة
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة
وتقرير مراقب الحسابات عليها

الفترة المالية من تاريخ التأسيس

حتى 31 ديسمبر 2012

قائمة المركز المالي المجمعة في 31 ديسمبر 2012

31 ديسمبر 2012	ايضاح	(بالالف جنيه مصري) الأصول
2,549,319	16	أصول ثابتة
486,128	17	أصول غير ملموسة
781,996	13	استثمارات في شركات شقيقة
2,855,575	18	أصول مالية أخرى طويلة الأجل
-	20	أصول ضريبية مؤجلة
22,981	22	أصول أخرى
6,695,999		إجمالي الأصول طويلة الأجل
		<u>أصول متداولة</u>
3,772		مخزون
357,422	21	عملاء
30,223	18	أصول مالية أخرى
106,532	22	أصول أخرى
1,989,834	23	النقدية وما في حكمها
2,487,783		إجمالي أصول متداولة
9,183,782		إجمالي الأصول
		حقوق الملكية والالتزامات
2,203,190	24	رأس المال
654,445		الاحتياطيات
4,158,551	30	الأرباح المرحلة
7,016,186		إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم
612,494		حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
7,628,680		إجمالي حقوق الملكية
		الالتزامات
		<u>التزامات طويلة الأجل</u>
16,260	25	اقتراض طويل الأجل
35,980	26	التزامات أخرى طويلة الأجل
65,524	20	التزامات ضريبية مؤجلة
117,764		إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
		<u>التزامات متداولة</u>
53,292	25	اقتراض متداول
935,997	26	دائنون والتزامات أخرى
117,910		التزامات ضريبية - ضريبة الدخل الجارية
330,139	28	مخصصات
1,437,338		إجمالي الالتزامات المتداولة
1,555,102		إجمالي الالتزامات
9,183,782		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

العضو المنتدب

عضو مجلس الإدارة

المدير المالي

تقرير مراقب الحسابات مرفق،،،

قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى 31 ديسمبر 2012

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012	ايضاح	(بالآلاف جنيه مصري)
2,166,004	6	إيرادات تشغيل
950,487	7	إيرادات أخرى
(736,762)	8	تكاليف مشتريات وخدمات
(356,550)	9	مصروفات أخرى
(252,714)	10	تكلفة عاملين
(154,376)	11	إهلاك واستهلاك
(234,145)	12	خسائر اضمحلال أصول طويلة الأجل
1,547,913	13	أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
87,461	14	أرباح بيع ناتجة عن التخلص من شركات تابعة
3,017,318		أرباح التشغيل
1,094,751	15	دخل الاستثمار
(70,252)	15	تكلفة التمويل
(97,024)	15	فروق ترجمة عملات أجنبية
927,475		صافي دخل الاستثمار (تكلفة التمويل)
(96,590)	13	نصيب الشركة في خسائر استثمارات في شركات شقيقة
3,848,203		أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
(178,123)	19	ضرائب الدخل
3,670,080		أرباح الفترة
		تنسب إلى:
3,429,793		حقوق مساهمي الشركة الأم
240,287		حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
3,670,080		
0.65	27	النصيب الأساسي للسهم في أرباح الفترة (جنيه مصري)
0.65	27	النصيب المخفض للسهم في أرباح الفترة (جنيه مصري)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

العضو المنتدب

عضو مجلس الإدارة

المدير المالي

القائمة المجمعة للتغير في حقوق الملكية
عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى 31 ديسمبر 2012

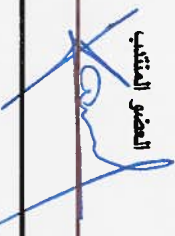
الإجمالي	حقوق أصحاب المصن غير المسيطرة	حقوق مساهمي الشركة الأم	الإرباح المرحلة	احتياطيات أخرى	احتياط مرونة ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة	احتياط قانوني	رأس المال المطوع	إيضاح
4,121,798	-	4,121,798	1,741,492	(9,595)	-	186,711	2,203,190	(ج-1) صفى الحقوق المقررة للشركة الأم الناتجة من الاقسام والمصدرة من الهيئة العامة للمبرعه في احتياطيات الشركة التابعة والفقيرة وتسويات تجميعية لفحة نصيب المبرعه عن الاقسام
5,146,474	351,031	4,795,443	4,742,626	-	52,817	-	-	الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية المجمعة في تاريخ تنفيذ الاقسام
9,268,272	361,031	8,917,241	6,484,118	(9,595)	52,817	186,711	2,203,190	فرق ترجمة القوائم المالية للشركات تابعة بمصلا عرض اجنبية
158,186	-	158,186	-	-	158,186	-	-	اثر اعادة ترتيب في احتياطي فرق الترجمة
28,941	-	28,941	-	-	28,941	-	-	حقوق أصحاب المصن غير المسيطرة في فرق ترجمة القوائم المالية لشركات تابعة بمصلا عرض اجنبية
38,098	38,098	-	-	-	-	-	-	حقوق أصحاب المصن غير المسيطرة في زكاة رأس مال الشركات التابعة
20,818	20,818	-	-	-	-	-	-	حقوق أصحاب المصن غير المسيطرة في زكاة رأس مال الشركات التابعة
(5,507,975)	-	(5,507,975)	(5,507,975)	-	-	-	-	توزيعات ارباح على مساهمي الشركة الأم
(10,000)	-	(10,000)	(10,000)	-	-	-	-	توزيعات ارباح الماملين
-	-	-	(227,790)	-	-	227,790	-	المحول الى الاحتياطي القانوني عن توزيعات ارباح دورية
(37,740)	(37,740)	-	(9,595)	9,595	-	-	-	المحول الى الارباح المرحلة
-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات ارباح الشركات التابعة على أصحاب المصن غير المسيطرة
3,670,080	240,287	3,429,793	3,429,793	-	-	-	-	مفق ارباح القوة
7,628,680	612,494	7,016,186	4,158,551	-	239,944	414,501	2,203,190	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

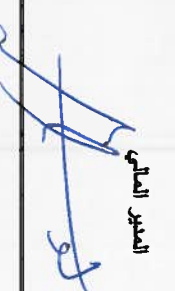
- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

المعضو المنتدب

عضو مجلس الإدارة

المدير المالي





القائمة المجمعة للتدفقات النقدية عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى 31 ديسمبر 2012

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012 بـالآلاف جنيه مصري	
3,848,203	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
	يتم تسويتها بـ:
388,521	إهلاك واستهلاك وخسائر اضمحلال أصول طويلة الأجل
(1,061,159)	أرباح (خسائر) مشتقات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(33,592)	دخل الاستثمار
14,572	تكلفة التمويل
55,680	خسائر اضمحلال في أصول مدينة
(83,279)	فروق ترجمة عملات أجنبية
(1,547,913)	أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
96,590	نصيب الشركة الأم في خسائر شركات شقيقة
(87,461)	أرباح بيع ناتجة عن التخلص من شركات تابعة
324,329	التغير في المخصصات
18,514	التغير في الأصول المتداولة المدرجة ضمن رأس المال العامل
(113,834)	التغير في الالتزامات المتداولة المدرجة ضمن رأس المال العامل
1,819,171	ضريبة الدخل المسددة
(40,105)	فوائد مدفوعة
(14,572)	فوائد مقبوضة
33,592	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
1,798,086	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
	صافي المصفوعات النقدية عن الاستثمار في:
(400,759)	- أصول ثابتة
(80,023)	- أصول غير ملموسة
(56,073)	- استثمارات في شركات شقيقة
(884,097)	- أصول مالية طويلة الأجل
	صافي المقبوضات النقدية من استثمارات:
5,224	- الأصول الثابتة
6,009,135	- استثمارات في شركات شقيقة
98,076	- استثمارات في شركات تابعة
4,691,483	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(6,090)	صافي مقبوضات (مدفوعات) عن اقتراض طويل الأجل
(37,740)	نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة في توزيعات الأرباح النقدية للشركات التابعة
(5,509,021)	توزيعات أرباح مدفوعة
(5,552,851)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
936,718	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
8,129	تأثير التغير في أسعار صرف العملات على أرصدة النقدية وما في حكمها بالعملات الأجنبية
1,044,987	النقدية وما في حكمها في تاريخ تنفيذ التقسيم
1,989,834	النقدية وما في حكمها آخر الفترة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

العضو المنتدب

عضو مجلس الإدارة

المدير المالي

1- نبذة عن الشركة الأم للمجموعة

أ- الكيان القانوني والنشاط

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة) - شركة مساهمة مصرية - خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وقيدت الشركة بالسجل التجارى برقم 394061 فى 29 نوفمبر 2011 سجل تجارى القاهرة. مقر الشركة هو أبراج نايل سيتى - رملة بولاق، القاهرة - جمهورية مصر العربية. مدة الشركة 25 سنة تبدأ من 29 نوفمبر 2011 وتُعدُّ الفترة المالية الممتدة منذ ذلك التاريخ وحتى 31 ديسمبر 2012 هي أول سنة مالية للشركة.

ب- غرض الشركة

غرض الشركة هو الاشتراك فى تأسيس كافة الشركات المساهمة أو التوصية بالاسهم التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها مع مراعاة حكم المادة 127 من اللائحة التنفيذية وباقى احكام قانون سوق رأس المال، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزول أعمال شبيهة بأعمالها، أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج. كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

ج- نشأة الشركة فى إطار إعادة هيكلة أنشطة المجموعة

تأسست الشركة من خلال إنقسامها عن شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م وذلك فى إطار صفقة فيمبلكوم حيث أعلنت شركتى فيمبلكوم المحدودة وويند تيلكوم فى أكتوبر 2010 عن توقيع إتفاقية لدمج الشركتين علماً بأن شركة ويند تيلكوم (ويند انفيستمنت سابقاً) تملك 51,7% من شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة، وقد تم الاتفاق على خطة التقسيم فى 14 أبريل 2011 وذلك بغرض نقل ملكية بعض الأصول إلى الشركة (المنقسمة) نظراً لاستبعادها من صفقة فيمبلكوم وتتمثل تلك الأصول بشكل رئيسى فى استثمارات شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة فى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وشيو تكنولوجى فى كوريا الشمالية وشركة أوراسكوم تيلكوم فينتشرز ش.م.م وكذلك إستثمارات فى مجال التكنولوجيا والأعلام والكوابل البحرية. وبناءً على ذلك فقد تضمنت خطة التقسيم إنقسام شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م لشركتين وذلك من خلال تأسيس شركة أوراسكوم للاتصالات والأعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة المنقسمة) ونقل الأصول المذكورة إليها بما يودى إلى امتلاك مساهمى شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة حصة فى الشركة المنقسمة معادلة للحصة التى يملكونها فى أوراسكوم تيلكوم القابضة فى تاريخ الانفصال.

وفى 14 أبريل 2011 وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م. على تقسيم شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م. (الشركة القاسمة) وذلك من خلال استمرار الشركة القاسمة مع تأسيس شركة جديدة هى شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) ويهدف التقسيم طبقاً للسبب المعتمد من الجمعية المشار إليها إلى تمكين كل مساهم من التصرف على حدى فى استثمارات كل من الشركة القاسمة والمنقسمة مع الاحتفاظ باستثمارات الشركة الأخرى بالإضافة إلى زيادة سيولة أسهم الشركتين مع عدم الإخلال بأى قيود تفرض على بعض المساهمين بموجب القوانين المعمول بها فى الدول الأجنبية.

كما وافقت الجمعية على تقسيم الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والأيرادات والمصروفات بين الشركة القاسمة والمنقسمة طبقاً لأحكام وفروض مشروع التقسيم التفصيلى، حيث تم التقسيم على أساس القيمة الدفترية وفقاً للقوائم المالية للشركة القاسمة فى 30 سبتمبر 2010 مع الأخذ فى الاعتبار الصفقات الرئيسية التى تمت منذ ذلك التاريخ.

وفى 23 أكتوبر 2011 وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م. على إعتاد فروق التقسيم الواردة على مشروع التقسيم للشركة والذي قرره الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 14 إبريل 2011 المشار إليه وذلك وفقاً للتقرير المعد بمعرفة الهيئة العامة للأستثمار بشأن تقسيم الشركة القاسمة والموافقة على التقسيم إلى شركتين قابضتين.

هذا وبلغت القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المنقسمة في 30 سبتمبر 2010 والمعدلة طبقاً للتقرير المعد بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمعتمد من الجمعية العامة غير العادية للشركة القاسمة في 23 أكتوبر 2011 مبلغ 4 121 797 685 جنيه مصري.

حيث تمت الموافقة على أن يصبح رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ 22 مليار جنيه مصري ويصبح رأس المال المصدر بمبلغ 2 203 190 060 جنيه مصري موزعاً على عدد 5 245 690 620 سهم بقيمة اسمية 0,42 جنيه مصري للسهم مع توزيع الفرق بين صافي حقوق المساهمين المذكور في تقرير الهيئة العامة للاستثمار ورأس المال المصدر على باقي بنود حقوق المساهمين طبقاً للجدول الذي تم عرضه والموافقة عليه في اجتماع الجمعية العامة غير العادية في ذلك التاريخ كالتالي :

2 203 190 060	رأس المال
186 711 022	إحتياطي قانوني
(9 595 320)	إحتياطي عام
1 741 491 923	أرباح مرحلة
4 121 797 685	حقوق مساهمي (صافي أصول) الشركة المنقسمة

2- إطار العرض والالتزام بالمعايير المحاسبية

أعدت القوائم المالية المجمعة المرفقة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

3- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

كما تم الإشارة إليه بشكل أكثر تفصيلاً بالإيضاح رقم (1-ج)، فقد نشأت الشركة المنقسمة نتيجة عملية الانقسام عن شركة اوراسكوم تليكوم القابضة (الشركة القاسمة) حيث يمثل الكيان القانوني الجديد كيان اقتصادي مستمر من التاريخ الذي قامت فيه الشركة القاسمة بالاستحواذ على أو انشاء الشركات التابعة والشقيقة التي انتقلت ملكيتها الى الشركة المنقسمة من خلال عملية الانقسام. وترى الإدارة أن عملية الانقسام وتأسيس الشركة بغرض نقل ملكية بعض الشركات التابعة والشقيقة واستمرار أنشطتها تحت مظلة الشركة تندرج في جوهرها تحت نطاق معاملات تجميع الأعمال تحت ذات السيطرة "Transactions under Common Control" حيث ان الشركات التي قُلت تنفيذاً لقرار الانقسام تقع تحت ذات السيطرة لنفس المساهمين الرئيسيين قبل وبعد عملية الانقسام كما أن تلك السيطرة لا تُعد مؤقتة. هذا وتعتبر معاملات تجميع الأعمال تحت ذات السيطرة خارج نطاق كل من معيار المحاسبة المصري رقم 29 ومعيار المحاسبة الدولي IFRS 3.

وفي ظل عدم تعرض معايير المحاسبة المصرية صراحةً لمعالجة مثل تلك المعاملات - قامت الإدارة بالاسترشاد بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 5 واستخدمت تقديرها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية تُعبر عن جوهر المعاملة وتؤدي الى تقديم معلومات مالية ملائمة يمكن الاعتماد عليها بغرض تجميع اعمال الشركات التابعة والشقيقة التي انتقلت ملكيتها الى الشركة من خلال عملية الانقسام كما هو موضح أدناه.

على الرغم من ان الاستحواذ القانوني على الشركات التابعة من خلال شهادات ومستندات نقل ملكية المساهمات تنفيذاً لقرار الانقسام قد تم خلال شهر ديسمبر 2011 - ومع ذلك قامت الشركة المنقسمة بتجميع صافي أصول الشركات التي انتقلت إليها من خلال عملية الانقسام وذلك باعتبارها كيان اقتصادي مستمر يخضع لذات سيطرة المجموعة منذ التاريخ الفعلي الذي قامت فيه الشركة القاسمة بالاستحواذ على الشركات التابعة أو تأسيسها وعليه فان القائمة المجمعة لحقوق الملكية تتضمن الارياح المحتجزة لتلك الشركات خلال الفترة من بداية السيطرة على تلك الشركات أو تأسيسها بمعرفة الشركة القاسمة.

هذا وقد اختارت الشركة عدم عرض أرقام مقارنة لصادفي الأصول أو للنتائج والتدفقات النقدية المجمعة لانشطة الشركات التابعة والشقيقة المنقلة إليها حيث سبق للشركة القاسمة أن أدرجت صافي الأصول والنتائج والتدفقات النقدية المجمعة لتلك الأنشطة ضمن القوائم المالية المجمعة الخاصة بها حتى تاريخ نقل ملكية تلك المساهمات.

أ- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تتمثل في المشتقات المالية، والأصول والالتزامات المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. هذا وتعتمد التكلفة التاريخية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل الذي يتم تسليمه للحصول على أصول.

ب- عملة العرض

تم اعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري وهي عملة التعامل للشركة. كما أن جميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري تم تقريبها الى أقرب ألف جنية مصرى فيما عدا نصيب السهم فى أرباح الفترة الا اذا تم الاشارة بالقوائم المالية أو بالإيضاحات بخلاف ذلك.

ج- الافتراضات المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة:

يتطلب اعداد القوائم المالية المجمعة المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المفصّل عنها بالإيضاح رقم (4) أدناه، قيام الادارة باستخدام أحكام وتقديرات وافتراضات محاسبية بشأن أسلوب عرض تلك القوائم كما قد تستخدم أيضاً الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية فى تقدير القيم الدفترية لأصول والالتزامات عندما يتعذر التوصل إلى تلك القيم من خلال مصادر أخرى.

وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة ترى ادارة الشركة معقوليتها فى ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات بصورة جوهرية إذا ما اختلفت الظروف والعوامل المحيطة.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم فيها تغيير تلك التقديرات، أما اذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التى يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية. الفروق فى الفترة التى يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

وفيما يلى أهم البنود التى استخدمت فيها هذه التقديرات والحكم الشخصى:

- مراجعة الشروط الرئيسية للاتفاقات التعاقدية

تقوم الإدارة بمراجعة افتراضاتها وتقديراتها الحكمية بما فى ذلك ما استخدمته منها فى الحكم على مدى تمتع المجموعة بالسيطرة المطلقة أو المشتركة أو النفوذ المؤثر على الشركات المستثمر بها كلما وقع حدث جوهري أو تعديل مؤثر بالشروط الواردة باتفاقاتها التعاقدية.

- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

بالنسبة لبعض الأدوات المالية التي لا يتم التعامل عليها في سوق نشط والمدرجة بالقوائم المالية مثل المشتقات المالية تقوم الادارة بتقدير القيمة العادلة لها باستخدام أساليب تقييم تعتمد على مدخلات وافتراضات بعضها مرتبطة بأسعار السوق المعلنة وأخرى غير مرتبطة بأسعار السوق بل تعتمد على تقديرات الإدارة. وتُعد نماذج تقييم الخيارات المتعارف عليها من أهم أساليب التقييم التي استخدمتها الإدارة خلال الفترة فى تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية محل التقييم، كما تقوم الإدارة بإجراء اختبار لمدى حساسية القيمة العادلة المقدره لتلك الأدوات للتغيرات فى المدخلات وذلك بغرض تقييم مدى معقولية النتائج التى يتم الوصول إليها باستخدام نموذج التقييم المطبق.

- انخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة بخلاف الشهرة

يتم مراجعة الأصول غير المتداولة لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض القيم الدفترية لتلك الأصول عن القيمة القابلة للاسترداد ومدى وجود خسائر اضمحلال تكون قد حدثت تستوجب الاعتراف بها. يتطلب تحديد وجود مؤشرات الانخفاض استخدام أفضل تقديرات ممكنة للإدارة بناء على معلومات يتم الحصول عليها من خلال المجموعة، ومن خلال السوق مع الاعتماد على الخبرة السابقة.

عندما يتم تحديد المؤشرات المؤيدة لاحتمال وجود انخفاض في قيمة الأصل، تقوم الإدارة بتقدير خسارة الاضمحلال باستخدام اساليب تقييم ملائمة. ان تحديد مؤشرات وجود اضمحلال وتقدير قيمة الاضمحلال يعتمد على عناصر قد تختلف من وقت لآخر بشكل قد يؤثر على تقديرات الإدارة.

- تقدير الاعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة وكذا تحديد طريقة الإهلاك والقيمة الاستردادية لتلك الأصول

تقوم الإدارة بمراجعة الاعمار المقدرة للاستفادة بالأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية، وذلك من خلال دراسة العوامل المحيطة والمؤثرة على أعمار تلك الأصول مثل التقادم التكنولوجي و التغير في معدلات أو طريقه الاستخدام، وإذا ما تبين أن المعدلات المستخدمة تعد غير ملائمة لنمط استخدام تلك الأصول فعندئذ يتم مراجعتها وتعديل معدلات الإهلاك المستخدمة اذا لزم الأمر.

- الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة وقياسها

يتم تحديد ضرائب الدخل سواء الجارية أو المؤجلة بواسطة كل شركة من شركات المجموعة بما يتفق مع متطلبات قانون الضرائب الخاص بكل بلد تعمل به شركات المجموعة.

تخضع الأرباح لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالي للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد خلال الفترة المالية لذا تقوم كل شركة بإثبات التزام الضريبة الجارية وفقاً لتقديرات مدى خضوع المعاملات بصفة نهائية للضريبة وكذا مدى احتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبي. وعندما تكون هناك فروق بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، يتم الاعتراف بتلك الفروق ضمن ضريبة الدخل والالتزام الضريبي الجارى في الفترة التي تتضح خلالها تلك الفروق باعتبارها من التغييرات في التقديرات المحاسبية.

من أجل الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة، تقوم الإدارة باستخدام افتراضات حول مدى توافر أرباح ضريبية مستقبلية كافية تسمح باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة المعترف بها وتقوم الإدارة باستخدام افتراضات تتعلق بتحديد سعر الضريبة المعلن بتاريخ القوائم المالية والذي من المتوقع أن يتم تسوية كل من ارصده الأصول والالتزامات الضريبية في المستقبل على أساسه. تتطلب هذه العملية استخدام تقديرات متعددة ومعقدة في تقدير وتحديد الاعوية الخاضعة للضريبة والفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة الناتجة عن الاختلاف بين الأساس المحاسبى والأساس الضريبي لبعض الأصول والالتزامات. بالإضافة الى تقدير مدى امكانية استخدام الأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر الضريبية المرحلة وذلك في ضوء اجراء تقديرات عن الأرباح الضريبية المستقبلية والخطط المستقبلية لكل نشاط من أنشطة شركات المجموعة.

- الشهرة

يتم اجراء اختبار الشهرة بمقارنة القيمة الاستردادية للوحدات المولدة للنقد التي ترتبط بها الشهرة مع قيمتها الدفترية. وتتمثل القيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد في "القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة الاستخدمية" ايهما اكبر. وتتطلب عملية التقييم المعقدة استخدام نماذج تقييم مثل التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة والتي تتطلب استخدام افتراضات من قبل الإدارة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. ان تحديد القيمة الاستخدمية يتوقف بشكل كبير على معدل الخصم المستخدم لاحتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في النموذج بالإضافة الى توقعات متعلقة بتلك التدفقات النقدية (من حيث المبالغ والتوقيت) ومعدل النمو المستخدم في النموذج.

- الالتزامات المحتملة والمخصصات

تقوم الإدارة بدراسة الأحداث والمؤشرات التي قد ينشأ عنها التزام على الشركة من خلال ممارسة أنشطتها الاقتصادية المعتادة، و تستخدم الإدارة في ذلك تقديرات وافتراضات أساسية للحكم على مدى تحقق شروط الاعتراف بالالتزام في القوائم المالية ويتضمن ذلك تحليل المعلومات لتقدير ما إذا كانت الأحداث الماضية تؤدي إلى نشأة التزام حالي على الشركة وبناء توقعات مستقبلية بشأن التدفقات النقدية التي من المرجح تكبدها لتسوية ذلك الالتزام وتوقيتها بالإضافة إلى إختيار الطريقة التي تُمكن الإدارة من قياس قيمة الالتزام بدرجة يعتمد عليها.

4- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

أ- أسس اعداد القوائم المالية المجمعة

تتمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة الأم المنقسمة والشركات الواقعة تحت سيطرتها (الشركات التابعة) في تاريخ كل مركز مالي. وتتحقق السيطرة من خلال قدرة الشركة الأم على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات المستثمر فيها بغرض الحصول على منافع من أنشطتها.

تتضمن قائمة الدخل المجمعة نتائج أعمال الشركات التابعة سواء التي تم إقتنائها أو إستبعادها خلال العام وذلك إعتباراً من التاريخ الفعلي للاقتناء أو حتى التاريخ الفعلي للإستبعاد حسب الحالة.

يتم إجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة للمجموعة. كما يتم الإستبعاد الكامل للمعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة.

عندما تقف المجموعة سيطرتها المطلقة أو المشتركة على شركة تابعة أو مشروع يخضع لسيطرة مشتركة وتحفظ بدلاً من ذلك بنفوذ مؤثر عليها عندئذ تعترف بالاستثمار المتبقى كاستثمار في شركة شقيقة وتقوم بقياسه بقيمته العادلة في تاريخ فقد السيطرة المطلقة أو المشتركة. وتعد القيمة العادلة للاستثمار المتبقى في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة المطلقة أو المشتركة كتكلفة عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في شركة شقيقة.

تظهر حقوق اصحاب الحصص غير المسيطرة في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة (بإستثناء الشهرة) بصورة مستقلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم. وتتكون حقوق اصحاب الحصص غير المسيطرة من قيمة تلك الحقوق في تاريخ التجميع الأصلي بالإضافة إلى نصيب اصحاب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية من تاريخ التجميع. وإذا ما تجاوز نصيب حقوق اصحاب الحصص غير المسيطرة في خسائر الشركات التابعة القيمة الدفترية لهذه الحقوق في الشركات التابعة فعندئذ يتم تحميل تلك الزيادة على حقوق مساهمي الشركة الأم (المجموعة) إلا إذا تعارض ذلك مع أى عقود ملزمة لاصحاب الحصص غير المسيطرة بتحمل هذه الخسائر ويشترط أن يكون اصحاب الحصص غير المسيطرة قادرين على ضخ استثمارات إضافية لتغطية تلك الخسائر.

ب- تجميع الأعمال

تتم المحاسبة عن عمليات الاستحواذ على الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ فيما عدا المعاملة التي لا تنشئ استحواذاً شكلاً أو موضوعاً. ويستلزم تطبيق طريقة الاستحواذ إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.
- وقياس تكلفة معاملة تجميع الأعمال.
- وتوزيع تكلفة معاملة التجميع على الأصول المقتناة والالتزامات المتكبدة المحددة والالتزامات العرضية المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في تاريخ الاستحواذ.

يتم قياس تكلفة معاملة تجميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للأصول المسلمة والإلتزامات المتكبدية وأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة إلى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بمعاملة تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالإعتراف بالأصول والإلتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك التزاماتها المحتملة التي تفي بشروط الإعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (29) " تجميع الأعمال " وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارية التخلص منها) المبوية كأصول محتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (32) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " والتي يتم الإعتراف بها وقياسها على أساس قيمتها الدفترية أو "القيمة العادلة مخصصاً منها التكاليف اللازمة للبيع" أيهما أقل.

يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ في تاريخ الاستحواذ كأصل ويتم القياس الأولى لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن القيمة العادلة لنصيب المجموعة في صافي الأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات العرضية المعترف بها. وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم زيادة حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات العرضية للمنشأة المقتناة عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة في قائمة الدخل كأرباح استحواذ.

في تجميع المنشآت وأنشطة الأعمال التي تخضع لذات سيطرة المجموعة (Entities under common control) تقوم المجموعة بمعالجة الفروق بين تكلفة تجميع الأعمال ونصيب المجموعة في القيمة الدفترية لصافي الأصول والإلتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة كإحتياطي تجميع أعمال ضمن حقوق المساهمين وذلك إذا لم تسفر عمليات الإقتناء عن تغيير في مبدأ السيطرة المطلقة للمجموعة على المنشآت أو الشركات التي تم تجميعها قبل وبعد عمليات الإقتناء. ويتم تطبيق ذات السياسة أيضا في حالة شراء المجموعة نسبة من حقوق اصحاب الحصص غير المسيطرة للشركات التابعة أو تخلص المجموعة من نسبة من ملكيتها في الشركة التابعة مع إحتفاظها بالسيطرة على الشركة التابعة.

وفي هذه الحالة لا يتم تحديد قيمة عادلة لصافي الأصول والإلتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة إلا في تاريخ تحقق السيطرة الأولى مع الأخذ في الإعتبار التغيرات في بنود حقوق الملكية والتي طرأت خلال الفترة من تاريخ تحقق السيطرة الأولى حتى تاريخ زيادة أو نقصان نسبة السيطرة.

ونظراً لأنه لم يرد في معيار المحاسبة المصري رقم (29) أو المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) بشأن تجميع الأعمال أى إشارة للمعالجة المحاسبية لمثل هذه المعاملات فقد قامت الإدارة بالاسترشاد بمعيار المحاسبة المصري رقم (5) والدولي رقم (8) وللذان يسمحان لها في حالة عدم وجود معيار أو تفسير آخر يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر بأن تتخذ ما تراه لوضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات مناسبة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية ويمكن الاعتماد عليها.

يتم القياس الأولى لحقوق اصحاب الحصص غير المسيطرة في المنشأة المقتناة على أساس نسبة اصحاب تلك الحصص في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات العرضية المعترف بها في تاريخ الاستحواذ.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الاستحواذ إذا ما كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة أية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد. على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عندئذ تتم تسوية تكلفة تجميع الأعمال بالتبعية.

إلا أنه إذا ما كان عقد تجميع الأعمال ينص على تلك التسوية فلا يتم إدراجها ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو لا يمكن قياسها بطريقة موضوعية. وعندما تصبح هذه التسوية فيما بعد مؤكدة ويمكن قياسها بطريقة موضوعية عندئذ يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

وتمتلك حالياً شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة الأم) بصورة مباشرة وغير مباشرة الحقوق التالية في شركاتها التابعة:

نسبة الملكية المباشرة وغير المباشرة	الدولة	النشاط	الشركات التابعة
100 %	جمهورية مصر العربية	كوابل بحرية	شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكابلات البحرية
99,99 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أوراسكوم تيليكوم فينشرز ش.م.م
95 %	كوريا الشمالية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أورابنك أن كا
75 %	كوريا الشمالية	خدمات هواتف نقالة	شركة شيو تكنولوجى جوينت فينتشر كومبانى
51 %	باكستان	ميديا وتكنولوجيا	شركة ترانس وورد أسوسيت (الخاصة) ليمتد
100 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أريو لخدمات الإتصالات ش.م.م
100 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك دوت نت ش.م.م
100 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة كونكت أنز
51 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة المصرية للبرمجيات
51 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة انقونت
100 %	المملكة العربية السعودية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك دوت نت السعودية
100 %	الإمارات العربية المتحدة	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك دوت نت ش.ذ.م.م
100 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك أون لاين ش.م.م
100 %	جمهورية مصر العربية	سمسرة أوراق مالية	شركة أراب فاينانس لتداول الأوراق المالية
99,8 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك لتطوير البرمجيات ش.م.م
100 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة لينك لتقديم خدمات النطاق العلوى ش.م.م
60 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة دير اند ديل
99 %	تونس	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون تونس
100 %	إيطاليا	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون إيطاليا أس.أر.أل
100 %	بنجلاديش	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون بنجلاديش
100 %	الإمارات العربية المتحدة	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون أف.زى ش.ذ.م.م
100 %	المملكة العربية السعودية	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون السعودية
60 %	باكستان	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون باكستان (بى فى تى) المحدودة
100 %	كندا	ميديا وتكنولوجيا	شركة موبيزون كندا
95,8 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة جلوبال تيلكوم
100 %	المغرب	ميديا وتكنولوجيا	شركة كيزا تيلكوم (روستن إنفستمنت)
99,98 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة إيجيبت كول للإتصالات
99,5 %	فلسطين	ميديا وتكنولوجيا	شركة بال كول
100 %	الجزر العذراء البريطانية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أراب كول جروب
100 %	باكستان	ميديا وتكنولوجيا	شركة كول باك
100 %	الجزائر	ميديا وتكنولوجيا	شركة الجزائر وين كول
99,96 %	جمهورية مصر العربية	ميديا وتكنولوجيا	شركة أوراكاب القابضة (المنطقة الحرة)
100 %	مالطا	ميديا وتكنولوجيا	شركة أوراكاب فار إيست ليمتد
99,8 %	لبنان	خدمات ادارة	أوراسكوم تيلكوم لبنان
99,2 %	جمهورية مصر العربية	صيانة محطات	أوراسكوم تيلكوم لخدمات البنية التحتية للمحمول*

* تم تأسيس الشركة خلال الفترة الحالية.

ج- إستثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع المجموعة بنفوذ مؤثر عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة بالقوائم المالية للمجموعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. أما تلك الإستثمارات التي يتم تصنيفها بغرض البيع والتي يتم المحاسبة بها طبقاً للمعيار المصري رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة (مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع) أيهما اقل.

هذا وباستخدام طريقة حقوق الملكية تظهر الإستثمارات في الشركات الشقيقة بقائمة المركز المالي المجمعة بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الإقتناء في صافي أصول الشركات الشقيقة المكتتة وذلك بعد خصم أى اضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار على حدى. ولا يتم الاعتراف بأى زيادة في نصيب المجموعة من خسائر شركة شقيقة عن القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الشقيقة إلا إذا كانت تلك الزيادة في حدود الالتزام القانونى أو الحكمى على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة أو المبالغ التي قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة.

وفى تاريخ الإقتناء يتم المحاسبة عن الفرق بين تكلفة الإقتناء ونصيب المجموعة من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الشقيقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (29) والخاص بتجميع الأعمال وبناء على ذلك فإن:

1. أى زيادة فى تكلفة الإقتناء عن نصيب المجموعة فى صافى القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة فى تاريخ الإقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة وتدرج الشهرة الناتجة من اقتناء الشركة الشقيقة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقييم الاضمحلال لتلك الشهرة كجزء من الاستثمار ككل.

2. أى زيادة فى نصيب المجموعة فى صافى القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة عن تكلفة الإقتناء فى تاريخ الإقتناء تستبعد من القيمة الدفترية للاستثمار على أن تثبت كإيرادات عند تحديد نصيب المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة عن الفترة التي تم خلالها اقتناء الاستثمار.

وفى حالة تعامل المجموعة مع إحدى الشركات الشقيقة يتم استبعاد الأرباح والخسائر المتبادلة وذلك فى حدود نصيب المجموعة من هذه الشركة الشقيقة. هذا وقد تكون الخسائر دليلاً على إنخفاض قيمة الأصل المحول وفى هذه الحالة يتم تكوين المخصص المناسب لمواجهة هذا الاضمحلال.

وفىما يلى بيان بالشركات الشقيقة للمجموعة:

نسبة الملكية

مباشرة

5%

الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول

28,75%

ام تى تيلكوم اس سي ار ال *

قامت الشركة المنقسمة خلال الفترة بالاستحواذ على 28,75% من الحقوق التصويتية فقط ودون اية حقوق اقتصادية من اسهم شركة ام تى تيلكوم اس سي ار ال- والتي تملك نسبة حاكمة في اسهم راسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول- بما يتيح للشركة الاحتفاظ بالنفوذ المؤثر على أنشطة الشركة الشقيقة وذلك في اطار صفقة بيع جزء من مساهمة الشركة في راسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول الى شركة فرانس تليكوم.

د- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن اقتناء منشأة تابعة أو مشروع مشترك فى الزيادة فى تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة فى القيمة العادلة لصافى أصول المنشأة المكتتة فى تاريخ الاستحواذ أو الإقتناء. ويتم الاعتراف الأولى للشهرة كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها أى خسائر اضمحلال.

ولهذا إجراء اختبارات الاضمحلال يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات المجموعة القادرة على خلق تدفقات نقدية والتي من المتوقع ان تستفيد من ذلك التجميع. ويتم اخضاع تلك الوحدات لاختبار الاضمحلال سنوياً أو بصفة أكثر دورية عند وجود مؤشرات اضمحلال للوحدة.

وإذا كانت القيمة الاستردادية لتلك الوحدات اقل من القيمة الدفترية لها فيتم استخدام خسائر هذا الاضمحلال أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأى شهرة موزعة على الوحدة سلفاً ثم فى تخفيض باقى الأصول الاخرى للوحدة على اساس نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة، مع الاخذ فى الاعتبار بان خسائر الاضمحلال فى الشهرة لا يتم عكسها فى الفترات اللاحقة.

وعند استبعاد المنشأة التابعة أو المشروع المشترك تؤخذ الشهرة فى الاعتبار عند تحديد أرباح أو خسائر تلك الاستبعاد ، وهو ما ينطبق أيضاً على الشركة الشقيقة حيث تتضمن تكلفة الاستثمار فى الشركة الشقيقة قيمة الشهرة.

وقد تم الإقصاد عن سياسة المجموعة المتعلقة بالشهرة التى تنشأ عند اقتناء شركة شقيقة ضمن إيضاح "إستثمارات فى شركات شقيقة" أعلاه.

هـ- الأدوات المالية

الإصول المالية

يتم الاعتراف بالاصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الاصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الاصول المالية فى إطار زمنى محدد طبقاً للسوق، ويتم الاعتراف الأولى بتلك الاصول المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الاصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد قامت المجموعة بتصنيف الأصول المالية فى قائمة المركز المالى كما يلي: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - مشتقات مالية ، وأدوات دين تتمثل فى أدون الخزائنة والأرصدة لدى البنوك والأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة وإستثمارات مالية متاحة للبيع وعملاء وأرصدة مدينة أخرى. ويعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الاصول المالية والغرض من اقتنائها فى تاريخ الاعتراف الأولى.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أى فترة مناسبة اقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافى التغير فى قيمتها العادلة.

الإصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون اقتنائها بغرض المتاجرة أو بسبب تطبيق المجموعة لسياسة القيمة العادلة فى قياس تلك الإستثمارات من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولى.

يتم تصنيف الاصول المالية بغرض المتاجرة اذا:

- كان اقتناؤها يتم أساساً بغرض البيع فى المستقبل القريب. أو
- كانت تمثل جزءاً من محفظة محددة لأدوات مالية تديرها المجموعة معاً وتتسم بتحقيق أرباح قصيرة الأجل. أو
- كانت تمثل مشتقات مالية تقتنيها المجموعة لغير أغراض التغطية.

بينما يتم تصنيف الأصول المالية الأخرى - بخلاف الأصول التي يكون اقتنائها بغرض المتاجرة - في تاريخ الاعتراف الأولي وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا:

- كان هذا التخصيص يلغى أو يقلل من عدم التوافق الذي يمكن أن ينتج عن قياس الأصول والالتزامات أو الاعتراف بأرباحها أو خسائرها باستخدام أسس أخرى أو
- كانت مجموعة الأصول المالية، أو الإلتزامات المالية على حد سواء تمثل جزءاً من الأصول والالتزامات المالية للمجموعة أو كلاهما، وكانت المجموعة تقوم بإدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر، أو إستراتيجية الاستثمار الخاصة بالمجموعة، عندئذ يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أن تدرج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة بقائمة الدخل.

إستثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولي بالإستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الإكتناء بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسامسة والتجار والضرائب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل الملكية.

ويتم القياس اللاحق لتلك الإستثمارات في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الإستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الدخل.

وفي حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الدخل حتى ولو لم تكن تلك الإستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

هذا وتستخدم طريقة التكلفة في قياس الإستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الإستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها.

المشتقات المالية

تدخل الشركة عند الحاجة في بعض عقود المشتقات المالية بغرض التغطية الاقتصادية لمخاطر التقلبات في أسعار الصرف كما قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد في بعض الاتفاقات الأخرى التي قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفي بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التي تتميز بها المشتقة المالية المستقلة. ويتم الاعتراف الأولي بالمشتقات المالية بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم ادراج التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الدخل. وبالنسبة للمشتقات المالية المخصصة عند الاعتراف الأولي بها كأدوات تغطية مخاطر في علاقة تغطية موثقة وفعالة فيتوقف توقيت الاعتراف بالتغير في قيمتها العادلة بقائمة الدخل على نوع علاقة التغطية وطبيعة البند المغطى.

العملاء والمدينون والمشتقات على اطراف ذات علاقة

يتم إثبات العملاء والمدينون والمشتقات على اطراف ذات علاقة بالقيمة الاسمية مخصوماً منها قيمة الانخفاض المكون لتلك الأرصدة ويتم إثبات الانخفاض عندما تتوفر أدلة موضوعية على أن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كل أو جزء من المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل الانخفاض الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد معياراً عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة المخصصة.

النقدية وما في حكمها

تتمثل النقدية وما في حكمها في النقدية بالصندوق وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية التي تصدرها المجموعة

تبويب الأداة كالتزام أو حقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقبات المجموعة وذلك في تاريخ اصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل في أي تعاقد يعطى الحق للمجموعة في صافي أصول منشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصصاً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

الالتزامات المالية

قامت المجموعة بتبويب كافة التزاماتها المالية كالتزامات مالية أخرى، وتتضمن الالتزامات المالية الأخرى أرصدة الموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولي بالالتزامات المالية الأخرى بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلي. إن طريقة معدل الفائدة الفعال هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحمل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به حيث يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

و- استبعاد الأدوات المالية من الدفاتر

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية لطرف خارج المجموعة أما إذا لم تسفر المعاملة عن تحويل المجموعة لكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل لطرف خارجي أو عن الاحتفاظ بها بصورة جوهرية، فإن عليها أن تحدد ما إذا كانت لازالت محتقظة بالسيطرة على الأصل المالي. فإذا استمرت المجموعة في السيطرة على الأصل المالي المحول عندئذٍ تعترف بالحصصة التي تحتفظ بها في الأصل وبالتالي بمقابل يمثل المبالغ التي قد يتعين عليها سدادها. أما إذا أسفرت المعاملة عن احتفاظ المجموعة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول عندئذٍ تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي على أن تعترف أيضاً بالمبالغ المستلمة كافتراض بضمان ذلك الأصل. يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو بإلغائها أو بانتهاء مدتها التعاقدية.

ز- الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي. وبالنسبة للأسهم المقيدة وغير المقيدة ببورصة الأوراق المالية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الانخفاض المستمر أو الحاد في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث اضمحلال في قيمتها.

تُقدر خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الإضمحلال فيما عدا العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للإضمحلال في قيمتها. إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر إضمحلال في قيمة أصول مالية مقيسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإقرار بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها. أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في اضمحلالها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ح- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الإضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل. ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المرجح أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن السنة المالية التي يتم تحمل تلك المصروفات خلالها. تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد أو تكهين الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد - إن وجد - والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل. ويتم إهلاك الأصول الثابتة القابلة للإهلاك بطريقة القسط الثابت وتحمله على قائمة الدخل وذلك على مدار العمر الانتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. وفيما يلي بيان بالعمر الانتاجي المقدر لكل من الأصول لغرض احتساب الإهلاك:

الأصل	السنوات
مبانى	50 سنة
محطات إرسال	8 - 15 سنوات
آلات	5 - 10 سنوات
أجهزة ومعدات كمبيوتر	3 - 5 سنوات
أثاث وتجهيزات	5 - 10 سنوات
وسائل نقل وانتقال	3 - 6 سنوات
تحسينات في اماكن مؤجرة وتجديدات	3 - 8 سنوات

المشروعات تحت التنفيذ

يتم اثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإضمحلال في قيمتها إن وجد، وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة بالأصل واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذى أقتنى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض التى أقتنيت من أجله وعندئذ يبدأ إهلاكها باستخدام نفس الأسس المتبعة في إهلاك البنود المماثلة لها من الأصول الثابتة.

ط- الأصول غير الملموسة

يتم معالجة الأصول ذات الطبيعة غير النقدية والتي ليس لها وجود مادي ولكن يمكن تحديدها والمقتناة لأغراض النشاط والمتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول غير ملموسة. تتضمن الأصول غير الملموسة (بخلاف الشهرة) أنظمة الحاسب الآلي وترخيص شبكات الاتصالات وحقوق الانتفاع وحقوق علامات تجارية. ويتم قياس الأصول غير الملموسة بالتكلفة والتي تتمثل في المبالغ النقدية المفوعة في تاريخ الاعتراف الأولى بها، وفي حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترة الائتمان العادية فإنه يتم الاعتراف بفائدة تمثل الفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المستحق سداده. ويتم عرض الأصول غير الملموسة بالصافي بعد خصم الاستهلاك والخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة.

يتم رسملة النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول غير الملموسة ضمن القيمة الدفترية للأصول المرسملة - فقط - عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل أو الأصول، بينما يتم تحميل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الدخل. يتم إستهلاك الأصول الغير ملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة إلا إذا كان العمر الأنتاجي للأصول غير الملموسة غير محدد فعندئذ يتم إجراء اختبار للاضمحلال في قيمة تلك الأصول على أساس سنوي.

ي- الإضمحلال في قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

تقوم المجموعة على أساس سنوي - أو كلما استدعى الأمر ذلك - بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمتها، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال في قيمته. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

وفي حالة إستخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي يمكن للمجموعة تحديدها بإستخدام أسس منطقية وثابتة.

وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر افتراضى محدد أو غير المتاحة للإستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوي للاضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للاضمحلال. هذا وتتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في "القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة الإستخدامية" أيهما أكبر .

ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتي تعبر عن القيمة الإستخدامية لها. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس القيمة الاستردادية.

ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل. وعندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال في قيمته في السنوات السابقة. ويتم إثبات تلك التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

ك- أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع (أو مجموعة أصول جارى التخلص منها)

يتم تبويب الأصل غير المتداول (أو مجموعة الأصول الجارى التخلص منها)، كأصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع وذلك إذا ما كان من المتوقع ان يتم إسترداد قيمتها الدفترية - بشكل اساسى - من صفقة بيع وليس من الاستمرار فى استخدامها. ويتحقق هذا الشرط عندما يكون الاصل متاحاً للبيع الفورى بحالته التى يكون عليها بدون اية شروط إلا شروط البيع التقليدية والمعتادة لتلك الاصول وأن يكون إحتمال بيعه مرجحاً وذلك من خلال التزام الإدارة بخطة بيع الاصل وان يكون قد تم البدء فى إتمام الخطة. بالإضافة الى ما سبق فيجب ان تشير توقعات الإدارة إلى أن عملية البيع سيتم إستيفائها بالشروط التى تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة خلال عام واحد من تاريخ التثبيت - إلا إذا كان التأخير راجعاً إلى احداثٍ أو ظروفٍ خارجة عن إرادة المجموعة وتوافرت الأدلة الكافية التى تؤكد استمرار المجموعة فى التزامها بخطة بيع الاصل.

يتم قياس الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على اساس القيمة الدفترية - أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع - ايهما اقل.

ل- المخزون

يتم اثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل. ويتم تحديد التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لتسعير المنصرف من المخازن. وتقدر صافى القيمة البيعية على أساس سعر البيع فى سياق الاطار المعتاد للنشاط مخصوماً منه التكاليف التقديرية اللازمة للاتمام وكذلك اية تكلفة أخرى تلزم لاستكمال عملية البيع.

م- العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية لكل شركة من شركات المجموعة بعملة البيئة الاقتصادية التى تحكم معاملات الشركة (عملة القيد بالدفاتر).

ولهدف اعداد القوائم المالية المجمعة يتم عرض نتائج الاعمال والمركز المالى لكل شركة بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة العرض الاساسيه للمجموعة وللقوائم المالية المجمعة.

وعند اعداد القوائم المالية لكل شركة يتم إثبات المعاملات التى تتم بعملات بخلاف عملة القيد الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت اتمام التعامل على أن يعاد ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى نهاية كل فترة مالية إلى عملة القيد وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ.

أما بالنسبة للأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها فى نهاية كل فترة مالية إلى عملة القيد وفقاً لاسعار الصرف السائدة فى تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الدخل عن الفترة فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم إدراجها ضمن التغيرات فى قيمتها العادلة.

وفى تاريخ القوائم المالية المجمعة تتم ترجمة الأصول والالتزامات بالقوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية والمحلية والمعروضة بعملات تختلف عن الجنيه المصرى - وهو عملة عرض القوائم المالية المجمعة - وذلك على أساس أسعار الصرف السائدة فى تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة فى حين تتم ترجمه حقوق المساهمين وفقاً لأسعار الصرف التاريخية فى تاريخ الإقتناء أو التأسيس وفى تاريخ تحققها. هذا ويتم ترجمه بنود الإيرادات والمصروفات بناءً على متوسط سعر الصرف السائد خلال الفترة المالية المعد عنها تلك القوائم. ويتم تبويب فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة بقائمة المركز المالى المجمعة كإحتياطي فروق ترجمة ضمن حقوق الملكية.

ن- الضرائب

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات والخلافات الضريبية المحتملة التي تنشأ من معالجات ضريبية غير مؤكدة وذلك من وجهة نظر الإدارة في ضوء أفضل تقدير لها للمطالبات الضريبية الواردة وبعد إجراء الدراسات اللازمة في هذا الشأن.

يتم تحميل قائمة الدخل المجمعة للمجموعة بصفة دورية بعبء تقديري للضريبة عن كل فترة مالية والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة على أن يتم إثبات العبء الفعلي للضريبة في نهاية كل سنة مالية.

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترات التي سيتم خلالها تسوية الإلتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل بإستثناء تلك المتعلقة ببندو أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة المرتبطة بها هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الإلتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً) إلا إذا توافر احتمال قوى أو دليل آخر مقنع علي تحقيق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لإحتساب الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والإلتزامات طويلة الأجل

س- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على المجموعة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من المجموعة في صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

ع- النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة النقدية بالخرينة والبنوك والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعاليه السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية محدد وبيشرط أن يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً وأن يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتناؤه. ويتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

ف- الاعتراف بالإيراد

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للمجموعة حتى نهاية الفترة المالية. ويعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ معاملة تتضمن تقديم خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدرجة يعتمد عليها وذلك الى المدى الذي تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ القوائم المالية، و يمكن تقدير نتائج تنفيذ معاملة معينة بدرجة يعتمد عليها اذا ما توافرت الشروط التالية مجتمعة:

- أن يمكن قياس قيمة الإيراد بدرجة يعتمد عليها. و
- أن يكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة. و
- أن يمكن قياس درجة إتمام العملية في تاريخ القوائم المالية بصورة يعتمد عليها. و
- أن يمكن قياس التكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها بصورة يعتمد عليها.

وفيما يلي أنواع الخدمات المقدمة وبيان بالسياسات التي تطبقها المجموعة للاعتراف بالإيرادات المتولدة عنها وكذا بالإيرادات الأخرى الناتجة عن استخدام أصول المجموعة:

1. إيرادات خدمات الدعم الفني

- يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الدعم الفني في قائمة الدخل على مدار الفترة الزمنية التي تقدم تلك الخدمات خلالها وذلك وفقاً للعقود المبرمة مع الشركات الشقيقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق.
- هذا وقد اختارت ادارة المجموعة عدم استبعاد إيرادات خدمات الدعم الفني الناتجة عن تعاقداتها مع الشركات الشقيقة من القوائم المالية المجمعة حيث لا يتطلب المعيار المصري اجراء ذلك الاستبعاد علماً بأن صافي أرباح المجموعة ما كان لها أن تتأثر لو كانت الشركة الأم قد قامت باستبعاد تلك الإيرادات التي اعترفت بها مقابل مصروفات خدمات الدعم الفني التي اعترفت بها الشركات الشقيقة وذلك عند احتساب نصيب المجموعة من أرباح وخسائر الشركات الشقيقة.

2. إيرادات تشغيل شبكات المحمول:

- يتحقق الإيراد عند تقديم الخدمة للعملاء بناءً على الاستخدام الفعلي للشبكة من الأنشطة التالية:
- الإيراد من الكروت المدفوعة مقدماً بناءً على الدقائق الفعلية المستخدمة، أما الرصيد غير المستخدم في تاريخ القوائم المالية فيعترف به كإيراد موجب ضمن الالتزامات بقائمة المركز المالي.
- الاشتراكات الشهرية ويتم اثباتها بطريقة القسط الثابت على مدار فترة وطبقاً لشروط التعاقد.
- إيرادات الخدمات والتسهيلات الخاصة باتصالات شبكات التليفون المحمول ويتم اثباتها عند تقديم الخدمة.

3. إيرادات خدمات الاتصالات:

تتكون إيرادات خدمات الاتصالات مما يلي:

- إيرادات من بيع سلع
- ويتحقق عنها الإيراد عندما تنتقل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً الى العميل.
- الخدمة المضافة
- ويتحقق إيراد الخدمة المضافة عند توصيل الخدمة أو استخدامها من قبل العميل.

4. إيرادات الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

5. إيرادات الشركة من توزيعات الأرباح

تثبت الإيرادات الناشئة من توزيعات الأرباح التي تستحقها المجموعة عن استثماراتها في أدوات حقوق الملكية - بخلاف استثماراتها في شركات شقيقة - في الأرباح أو الخسائر وذلك عند صدور الحق للمجموعة في الحصول على التوزيعات. ويتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بتوزيعات أرباح ما قبل الإهتاء بحيث تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الإهتاء.

ص- مزاييا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتبات والإشتراكات التي تستحق على شركات المجموعة في أي نظم حكومية للتأمينات تفي بشروط نظم الأشتراك المحدد- والاجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزاييا الأخرى غير النقدية قصيرة الأجل مقابل خدمات العاملين بالشركة على أساس الإستحقاق في الفترة المالية التي تؤدي خلالها تلك الخدمات.

ق- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على مساهمي الشركة الأم وعلى أصحاب الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة وبمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وينصيب العاملين في تلك الأرباح كإلتزام بالقوائم المالية في الفترة التي يتم إعتداد تلك التوزيعات خلالها من ملاك كل شركة من شركات المجموعة.

ر- تكلفة الإقتراض

يتم اثبات تكلفة الإقتراض كمصروف بقائمة الدخل عند تكبدها باستثناء تكلفة الإقتراض المرتبطة مباشرة بإنشاء أو اقتناء أصول موهلة لتحمل تكلفة الإقتراض، فيتم رسملتها كجزء من تكاليف الأصول ذات العلاقة وتتوقف هذه الرسملة عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لاعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المحدد له من قبل الإدارة.

ش- نصيب السهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

ت- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو العنصر القابل للتمييز في المجموعة ويشارك في تقديم منتج أو خدمة منفردة أو مجموعة من الخدمات أو المنتجات المرتبطة ببعضها البعض والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي تخضع لها قطاعات الأنشطة الأخرى (قطاع النشاط).

القطاع الجغرافي هو العنصر القابل للتمييز في المجموعة ويشارك في تقديم منتجات أو خدمات داخل بيئه اقتصادية محددة ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالعناصر التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى (قطاع جغرافي). ويعتمد الشكل الأساسي للتقارير القطاعية على قطاعات النشاط.

ث- مصادر استنباط القيمة العادية

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (4) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وإفتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. هذا وتعتمد القيمة العادية للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات في تاريخ القوائم المالية ، بينما يتم تحديد القيمة العادية للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تستخدم مدخلات وإفتراضات ملائمة تتسق مع تلك التي يستخدمها عادة المتعاملون في السوق وتعتمد على أحوال السوق في تاريخ القوائم المالية.

خ- الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يتم تجنب 5% من صافي الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز إيقاف تجنب هذه المبالغ متى وصل رصيد هذا الاحتياطي إلى 50% من قيمة رأس المال المصدر ويتم استئناف عملية التجنب متى قل رصيد الاحتياطي عن هذا الحد ، ويمكن استخدام هذا الاحتياطي في تغطية الخسائر كما يمكن استخدامه في زيادة رأس مال الشركة بشرط الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة.

ذ- حصة العاملين في الأرباح

تلتزم كل شركة من شركات المجموعة المؤسسة في مصر بتوزيع حصة من الأرباح على عاملها تعادل نسبة 10% من توزيعات الأرباح النقدية التي يقرر توزيعها على الملاك وبما لا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وکالتزام خلال الفترة المالية التي يقوم فيها ملاك الشركة باعتماد هذا التوزيع. ونظراً لأن توزيع الأرباح هو حق أصيل لملاك الشركة فلا يتم الاعتراف بالتزام قبل العاملين في الأرباح التي لم يتم الاعلان عن توزيعها حتى تاريخ القوائم المالية (الأرباح المرحلة).

ض- قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

5- التقارير القطاعية

اجملى	الكوابل البحريه	المديا والتكنولوجى	المركز الرئيسى	خدمات هواتف نقاله	
2,189,066	120,154	420,754	254,392	1,393,766	إيرادات تشغيل
(23,062)	-	-	(23,062)	-	إيرادات داخلية بين القطاعات
2,166,004	120,154	420,754	231,330	1,393,766	إيرادات تشغيل من عملاء خارجين عن المجموعة
1,770,465	(2,287)	(38,296)	747,359	1,063,689	الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات
(154,376)	(11,693)	(17,702)	(930)	(124,051)	إهلاك واستهلاك
(70,252)	(6,127)	(67,248)	3,846	(723)	تكلفة التمويل
(234,145)					بنود غير مخصصة
1,547,913					خسائر اضمحلال في أصول طويلة الأجل
87,461					أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
1,094,751					أرباح ناتجة عن التخلص من شركات تابعة
(97,024)					دخل الاستثمار
(96,590)					فروق ترجمة عملات أجنبية
3,848,203					نصيب الشركة في خسائر استثمارات في شركات شقيقة
					أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
اجملى	الكوابل البحريه	المديا والتكنولوجى	المركز الرئيسى	خدمات هواتف نقاله	الأصول
2,549,319	1,612,321	81,127	44,640	811,231	أصول ثابتة
486,128	8,079	38,260		439,789	أصول غير ملموسة

تتمثل البنود غير المخصصة في عناصر الدخل والتكاليف المرتبطة بالأنشطة المقدمة بصورة مركزية من الشركة الأم بغرض مساعدة شركات المجموعة في ممارسة أنشطتها. وتتضمن هذه الأنشطة المركزية وظائف العاملين ذوي المسؤوليات واسعة النطاق داخل المجموعة مثل العاملين بوظائف المراجعة الداخلية والمشورة المالية والخدمات القانونية والاتصالات وعلاقات المستثمرين.

6- إيرادات تشغيل

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012	
1,481,901	الاتصالات التليفونية
195,774	تعريفات الاتصال التبادلي
184,636	تنزيل المحتوى
231,331	إيرادات خدمات الدعم الفني*
72,362	خدمات أخرى
2,166,004	إجمالي الإيرادات

* تتضمن هذه الأتعاب مبلغ 102 580 ألف جنيه مصرية يمثل إيرادات الشركة الأم من خدمات الدعم الفني التي كانت تقدمها للشركات الشقيقة.

7- إيرادات أخرى

يتضمن بند الإيرادات الأخرى المقابل المحصل عن حوالة عقد الخدمات العامة - المبرم مع الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول - من شركة أوراسكوم للاتصالات والأعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة) إلى فرانس تيلكوم والتي قامت بموجبه شركة فرانس تيلكوم بممارسة حقها في طلب حوالة عقد الخدمات العامة. وكانت الشركة تقوم بموجب عقد الخدمات العامة - الذي تم تحويله إلى فرانس تيلكوم - بتقديم خدمات إدارة للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول. وقد قامت شركة فرانس تيلكوم بممارسة حق طلب حوالة عقد الخدمات العامة وفقاً لاتفاقية المساهمين المعدلة في 11 أبريل 2012 بين كل من الشركة وشركة فرانس تيلكوم والذي يتعلق بمساهمتها في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول. حيث تنص الاتفاقية على قيام شركة فرانس تيلكوم بسداد مبلغ 110 مليون يورو مقابل حوالة ذلك العقد علماً بأن مبلغ الحوالة قابل للزيادة هامشياً طبقاً لبنود اتفاقية المساهمين المعدلة المشار إليها مقابل قيام الشركة بتحويل العقد.

8- تكاليف المشتريات والخدمات:

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012	
174,356	تكلفة الاتصال
68,350	تكاليف الاحتفاظ والحصول على العملاء والمستخدمين
32,208	تكاليف الصيانة
10,412	تكاليف المرافق والطاقة
16,445	خدمات الدعاية والإعلان
124,000	تكاليف عقود التأجير المتنوعة
111,644	أتعاب الاستشارات والخدمات المهنية
132,089	تكلفة المواد والبضائع المشتراة وتكلفة مواد وخامات مستهلكة
10,610	مصروفات تأمين
52,979	تكاليف الخدمات الأخرى
3,669	الاتصال التبادلي
736,762	الإجمالي

9- مصروفات أخرى:

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012	
21,487	عبء اضمحلال ديون مشكوك في تحصيلها
302,325	عبء المخصصات
1,158	دعاية وهدايا
31,580	المصروفات التشغيلية الأخرى
356,550	الإجمالي

10- تكلفة العاملين:

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012	
180,610	أجور ومرتببات
26,864	تأمينات إجتماعية
45,240	مصروفات عاملين - أخرى
252,714	الإجمالي

11- إهلاك واستهلاك:

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012	
2,476	إهلاك أصول ثابتة
112,359	مباني
8,083	محطات إرسال
11,463	حاسبات وتجهيزات ومعدات أخرى
19,874	معدات كابلات
121	إستهلاك أصول غير ملموسة
154,376	رخص تشغيل
	أخرى
	الإجمالي

12- خسائر اضمحلال أصول طويلة الأجل

تتعلق خسائر الإضمحلال هذه بصفة أساسية بقيمة المشروعات تحت التنفيذ لشركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية حيث تبين إنخفاض القيمة الأستردادية المقدره عن التكلفة الدفترية للمشروعات تحت التنفيذ في 31 ديسمبر 2012 بناءً على الدراسة المعدة بواسطة الشركة.

13- استثمارات في شركات شقيقة:

31 ديسمبر 2012	نسبة الملكية %	الدولة	
56,073	28,75	بلجيكا	ام تى تيلكوم اس سى ار ال
725,923	5	جمهورية مصر العربية	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م
781,996			

بلغت القيمة الدفترية للاستثمارات في شركات شقيقة القائمة في 31 ديسمبر 2012 مبلغ 781,996 ألف جنيه مصري كما بلغت حصة المجموعة في صافي خسائر الشركات الشقيقة مبلغ 96,590 ألف جنيه مصري وذلك بعد قيام المجموعة ببيع جزء من حصتها في رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول في 11 أبريل 2012 كما هو موضح أدناه.

وفيما يلي بعض المعلومات المالية للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول في 31 ديسمبر 2012:

31 ديسمبر 2012	
16,635,599	إجمالي الأصول
(14,394,023)	إجمالي الالتزامات
2,241,576	صافي الأصول
10,339,922	إجمالي الإيرادات
(231,017)	صافي الخسائر خلال الفترة

وطبقاً لما هو وارد بصورة تفصيلية بالإيضاح رقم (35) فقد باعت الشركة 15% من أصل 20% كانت المجموعة تمتلكها كحصة مباشرة في رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وذلك بمبلغ 3 037 500 ألف جنيه مصري ، كما باعت أيضاً كامل حصتها المباشرة في رأسمال شركة موبينيل للاتصالات (شركة شقيقة) بمبلغ 148,925 ألف جنيه مصري والتي تشمل حصتها غير المباشرة المقدرة بنسبة 14,67% من رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ونتج عن ذلك أرباح بيع بمبلغ 1,547,913 ألف جنيه مصري تم إدراجها في قائمة الدخل عن الفترة المالية الجارية.

بالإضافة إلى ما سبق ومن أجل محافظة الشركة على نفس الحقوق التصويتية التي كانت تتمتع بها في رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول قبل البيع الجزئي لحصتها المباشرة بها فقد قامت الشركة في إطار نفس الصفقة بشراء عدد 28 750 ألف سهم بمبلغ 6,9 مليون يورو من أسهم شركة ام تى تليكوم اس سي ار ال تمثل أسهم تصويتية فئة ب (Class B shares) بنسبة 28,75% علماً بأن شركة ام تى تليكوم اس سي ار ال تمتلك حصة قدرها 93,9% من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بعد استكمال عرض الشراء الاجباري لأسهم هذه الشركة.

14- أرباح بيع ناتجة عن التخلص من شركات تابعة

قامت المجموعة خلال نوفمبر 2012 ببيع كامل حصتها في شركة ميد كابل ليميتد - المملكة المتحدة (شركة تابعة) الي شركة اوراسكوم تيليكوم القابضة (الشركة القاسمة) على أثر التسوية النهائية للربح المستحق للشركة القاسمة. وقد نتج عن عملية البيع صافي أرباح بمبلغ 87 461 ألف جنيه مصري كما هو مبين أدناه.

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012	
2,816	إجمالي أصول الشركة التابعة
(21,142)	إجمالي التزامات الشركة التابعة
(18,326)	صافي الأصول المستبعدة
98 076	متحصلات ناتجة من الاستبعاد
116,402	إجمالي الأرباح الناتجة عن الاستبعاد
(28 941)	استبعاد احتياطي فروق الترجمة الخاص بالشركة التابعة
87,461	صافي الأرباح الناتجة عن الاستبعاد

15- صافي دخل الاستثمار (تكلفة التمويل):

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012	
31,319	دخل الاستثمار الناتج من:
2,273	الفوائد الدائنة
1,061,159	إيرادات استثمار أخرى
1,094,751	التغير في القيمة العادلة للمشتقات (إيضاح 18-1)
	إجمالي دخل الاستثمار
(9,023)	تكلفة التمويل الناتجة من:
(5,549)	الفوائد المدينة
(55,680)	المصرفيات التمويلية الأخرى
(70,252)	خسائر اضمحلال أصول أخرى *
(167,013)	إجمالي تكلفة التمويل
69,989	عقود صرف آجلة **
(97,024)	خسائر/أرباح ترجمة عملات أجنبية
927,475	فروق ترجمة عملات أجنبية
	صافي دخل الاستثمار (تكلفة التمويل)

* تتمثل خسائر اضمحلال الأصول الأخرى في الأنخفاض في قيمة المدفوعات الأخرى المرتبطة باستثمارات المجموعة في كوريا الشمالية نظراً لأن الإدارة لا تتوقع استرداد تلك المبالغ في المستقبل.

** عقود الصرف الآجلة

قامت الشركة بالدخول في عقود صرف آجلة وفيما يلي بيان بالعقود التي تم الدخول فيها خلال الفترة ، وكذا أرباح / (خسائر) القيمة العادلة لكافة العقود المنفذة خلال الفترة.

العقد (بالآلاف)	القيمة المتفق عليها بالعقد	العملة المشتراه	أرباح / (خسائر)	القيمة العادلة للعقد أصل/ (التزام)
جنيه مقابل يورو	3 037 500 جنيه	378 764 يورو	(117 227)	--
جنيه مقابل يورو	2 823 876 جنيه	350 946 يورو	(144 191)	--
يورو مقابل دولار	194 734 يورو	250 000 دولار أمريكي	24 538	--
يورو مقابل دولار	177 195 يورو	227 520 دولار أمريكي	31 130	--
يورو مقابل دولار	370 000 يورو	467 378 دولار أمريكي	32 102	--
دولار مقابل يورو	25 240 دولار	20 000 يورو	6 635	--
			(167 013)	--

16- الأصول الثابتة:

الأجمالي	أصول تحت الانشاء	حاسبات وتركيبات ومعدات اخرى	معدات كاهلات	محطات ارسال	اراضي ومياتى	
2,813,286	1,565,429	70,973	363,831	775,600	37,453	الرصيد في تاريخ تنفيذ التقسيم
417,567	56,307	12,204	24,249	278,697	46,110	الإضافات
(195,320)	-	(5)	(195,315)	-	-	إستبعادات نتيجة للتخلص من شركات تابعة
(5,959)	(4,837)	(1,122)	-	-	-	الاستبعادات
185,305	105,011	1,179	(7,502)	85,322	1,295	فروق ترجمة العملات الأجنبية
-	(3,208)	90	3,118	-	-	تحويلات
3,214,879	1,718,702	83,319	188,381	1,139,619	84,858	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
مجمع الاهلاك والاضمحلال						
457,397	-	40,718	224,708	188,247	3,724	الرصيد في تاريخ تنفيذ التقسيم
134,372	-	11,463	8,083	112,359	2,467	الإهلاك
(195,320)	-	(5)	(195,315)	-	-	إستبعادات نتيجة للتخلص من شركات تابعة
(734)	-	(734)	-	-	-	الاستبعادات
234,145	234,046	9	90	-	-	الاضمحلال
35,700	12,052	775	225	22,624	24	فروق ترجمة العملات الأجنبية
665,560	246,098	52,226	37,791	323,230	6,215	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
2,549,319	1,472,604	31,093	150,590	816,389	78,643	صافي القيمة في 31 ديسمبر 2012

خلال الربع الاول من عام 2012 قامت الشركة بالتوصل الى اتفاق مبدئي مع شركة أوراسكوم تليكوم القابضة على شراء المقر الاداري، كما قامت الشركة باثبات قيمة المقر بناء على القيمة المتفق عليها بمبلغ 44 ألف جنيه مصري ، وخلال الربع الأخير من عام 2012 تم التوصل لإتفاقٍ نهائي بخصوص قيمة المبنى كما تم تسوية الرصيد المستحق إلى شركة أوراسكوم تليكوم القابضة بصورة نهائية.

17- الأصول غير الملموسة:

الأجمالي	اخرى	الشهرة	رخص تشغيل	
473,857	8,094	42,929	422,834	التكلفة
80,083	53,659	-	26,364	الرصيد في تاريخ تنفيذ التقسيم
18,085	3,897	-	14,188	إضافات
571,965	65,650	42,929	463,386	فروق ترجمة العملات الأجنبية
الرصيد في 31 ديسمبر 2012				
مجمع الاستهلاك والاضمحلال				
64,511	2,323	15,706	46,482	الرصيد في تاريخ تنفيذ التقسيم
19,995	121	-	19,874	الاستهلاك
1,331	19	-	1,312	فروق ترجمة العملات الأجنبية
85,837	2,463	15,706	67,668	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
486,128	63,187	27,223	395,718	صافي القيمة في 31 ديسمبر 2012

يتضمن رصيد الأصول غير الملموسة الشهره التي نتجت عن عمليات الإقضاء التي حدثت في فترات سابقة على التاريخ الذي تم فيه الانقسام كما يلي:

31 ديسمبر 2012	أسم الشركة
8,098	أوراسكوم تيليكوم فينتشر
5,011	ترانس وورلد اسوسيتيت
29,819	شركات أوراسكوم تيليكوم فينتشر التابعة
42,928	إجمالي الشهرة

18- أصول مالية أخرى:

31 ديسمبر 2012	طويلة الاجل	متداولة	الاجمالي	
	-	3,078	3,078	أصول مالية (أرصدة مدينة)
	1,061,159	-	1,061,159	مشتقات مالية (1-18)
	1,750,214	27,145	1,777,359	ودائع مقيدة (2-18)
	44,202	-	44,202	أصول مالية متاحة للبيع (3-18)
	2,855,575	30,223	2,885,798	

1-18 المشتقات المالية

يمثل هذا المبلغ القيمة العادلة لخيار البيع المملوك للشركة والذي يحق لها بموجبه بيع حصتها في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول - بما في ذلك ما تتمتع به من حقوق تصويتية - إلى شركة فرانس تيليكوم طبقاً لاتفاقية المساهمين المعدلة في 11 أبريل 2012 والمشار إليها تفصيلاً بالإيضاح رقم (35). وقد تضمنت الاتفاقية المعدلة أيضاً منح شركة فرانس تيليكوم خيار شراء كل أسهم (وليس أقل من كل أسهم) الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول المملوكة مباشرة للشركة والمبوية بقائمة المركز المالي المجمع ضمن استثمارات في شركات شقيقة والتي تبلغ نسبتها 5% بالإضافة إلى النسبة المرتبطة بالحقوق التصويتية والتي تصل إلى 28,75% عند تنفيذ الصفقة. وفرانس تيليكوم الحق في ممارسة خيار الشراء خلال شهرى يناير وفبراير من كل عام بدءاً من السنة المنتهية في 2013 وحتى 2017 مقابل سعر محدد يزداد سنوياً ويبدأ من 243,5 جنيه مصرى حتى 296 جنيه مصرى لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

كما تتضمن الاتفاقية المشار إليها بالإيضاح (35) منح الشركة خيار بيع 1,67% سنوياً من الأسهم المملوكة لها في الشركة الشقيقة المشار إليها بعاليه وذلك خلال كل من يناير وفبراير من كل سنة مذكورة بناء على السعر المحدد لكل سنة والذي يبدأ من 268,5 جنيه مصرى خلال 2015 حتى 296 جنيه مصرى في 2017 لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وقد قامت الإدارة بالاستعانة بمقيّم مستقل لتقدير القيمة العادلة لكل من خيارات البيع والشراء المشار إليها وقد نتج عن ذلك أصل مالى قُدِّرَت قيمته العادلة في 31 ديسمبر 2012 بمبلغ 1 061 مليون جنيه مصرى وذلك باستخدام إحدى طرق تقييم الخيارات المتعارف عليها.

2-18 الودائع المقيدة:

تشتمل الودائع في 31 ديسمبر 2012 على مبلغ 1,750 مليون جنيه مصرى عبارة عن رصيد نقدي مقيد الاستخدام بحسابات البنوك الخاصة بشركات المجموعة التي تمارس أنشطتها في كوريا الشمالية وهو رصيد لا يمكن استخدامه إلا في سداد المصروفات التشغيلية والرأسمالية بالعملة الكورية المحلية طبقاً لمتطلبات القوانين واللوائح السائدة هناك والتي تنص أيضاً على انه لا يجوز تحويل هذا الرصيد إلى أى عملة أخرى الا فى نطاق ضيق وطبقاً لقوانين كوريا الشمالية كما هو مبين بإيضاح رقم (33).

18- أصول ماليه متاحه للبيع

31 ديسمبر 2012
44,202
44,202

نسبة الملكية %
10

إسم الشركة
شركة تنمية وإدارة القرى الذكية - القرى الذكية ش.م.م.
الإجمالي

* تم عرض هذا الاستثمار بالتكلفة لأنه يمثل أسهم غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية ولا يوجد طريقة عملية لقياس قيمتها العادلة بدرجة يُعتمد عليها.

19- ضرائب الدخل

من 29 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2012
126,258
51,865
178,123

ضريبة الدخل الجارية
الضريبة المؤجلة
إجمالي ضريبة الدخل

خلال عام 2011 تم تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل السارى فى جمهورية مصر العربية ، وذلك بإضافة شريحة جديدة لأسعار الضريبة المنصوص عليها بالمادة (49/ الفقرة الأولى) على أن يقرب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهاً أو أقل ، ويخضع ذلك الوعاء للضريبة وفقاً للشريحتين الآتيتين :

الشريحة الأولى : حتى عشرة ملايين جنيه بسعر 20% .
الشريحة الثانية : أكثر من عشرة ملايين جنيه بسعر 25%.

بتاريخ 6 ديسمبر 2012 أصدر رئيس الجمهورية قراراً بقانون بتعديل بعض أحكام قوانين الضرائب حيث شمل القرار تعديل بعض أحكام الضرائب على الدخل والضريبة العامة للمبيعات وضرائب الدمغة وكذلك الضرائب على العقارات المبنية على أن يُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره. وقد تم الإعلان في اليوم التالي عن تجميد العمل بالقانون ولم يصدر قرار رسمى لاحق من السلطة التشريعية المختصة يؤيد تعليق أو استمرار العمل بتلك التعديلات.

وفي ضوء المعلومات المتوافره ووفقاً لأفضل تقديرات الشركه ومستشاريها فإنه لا توجد آثار جوهرية على القوائم المالية المجمعة للشركة فى 31 ديسمبر 2012 .

20- الضرائب المؤجلة:

يتم عرض الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بالصافي وذلك عند وجود حق قانوني للمجموعة فى إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية ويشترط ان تكون الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة مستحقة لذات السلطة الضريبية لأى دولة وأن تكون لدى المجموعة النية فى تسوية تلك الأرصدة بالصافى أو باسترداد قيمة الأصول وتسوية قيمة الالتزامات الضريبية فى آن واحد. ويوضح الجدول التالي أهم بنود الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة كما تم عرضها بالقوائم المالية المجمعة للمجموعة.

31 ديسمبر 2012
65,524
-
65,524

الالتزامات الضريبية المؤجلة
الأصول الضريبية المؤجلة
الصافى

ويوضح الجدول التالي الحركة التفصيلية على الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

(14,426)
767
(51,865)
(65,524)

الرصيد فى تاريخ تنفيذ الانقسام
فروق ترجمة أنشطة أجنبية
المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة
صافى القيمة فى 31 ديسمبر 2012

ويوضح الجدول التالي طبيعة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حسب البنود التى نشأت عنها تلك الأصول والالتزامات:

الأصول الضريبية المؤجلة أرباح اعادة قياس الأصول القابلة الإجمالي

استثمارات في شركات شقيقة	للاهلاك	
20,931	74	الرصيد في تاريخ تنفيذ الانقسام
(20,931)	(74)	المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة
-	-	فروق ترجمة أنشطة أجنبية
-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

الأصول القابلة للاهلاك	أرباح غير موزعة	الإجمالي	الالتزامات الضريبية المؤجلة
2,003	33,428	35,431	الرصيد في تاريخ تنفيذ الانقسام
5,387	25,473	30,860	المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة
(767)	-	(767)	فروق ترجمة أنشطة أجنبية
6,623	58,901	65,524	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

تتمتع أنشطة الشركة التابعة كوريو لينك بدولة كوريا الشمالية بإعفاء ضريبي لمدة خمسة اعوام تنتهي في 15 ديسمبر 2013. وسوف تخضع صافي ارباح الشركة التابعة للضريبة طبقاً للقواعد الضريبية المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في كوريا الشمالية. هذا ولا يتطلب القانون الضريبي المطبق على الشركة التابعة تقديم اقرارات ضريبية خلال فترة الاعفاء الضريبي.

وترى ادارة الشركة انه وفقاً للاتفاقيه الموقعه مع حكومة كوريا الشمالية والتي تنظم علاقة المساهمين في مشغل خدمة الهاتف المحمول فإن القوائم الماليه للشركة المعده طبقاً للمعايير الدوليہ للتقارير الماليه IFRS، هي التي سيتم على أساسها تحديد الوعاء الخاضع للضريبة عند أنتهاء فترة الإعفاء الضريبي . وعليه وفي ضوء عدم وجود متطلبات قانونيه محدده أو معلومات عن أية تسويات مطلوبه لصافي الربح المحاسبي لأغراض احتساب الضريبة الداخليه وفقاً لقانون الضرائب على الأنشطة الأجنبيه داخل كوريا الشمالية وفي ضوء عدم وجود مصادر معلومات بديله يمكن الاعتماد عليها في حالات مماثله لانشطه أجنبيه أخرى فإن ادارة الشركة بناء علي المعلومات المتاحة لديها تتوقع انه لا توجد فروق بين الأساس الضريبي والأساس المحاسبي للأصول والالتزامات المثبتة بالقوائم الماليه للشركة التابعة في تاريخ القوائم الماليه المجمعه وبالتالي لا تنشأ أية أصول أو التزامات ضريبية مؤجلة في تاريخ القوائم الماليه.

وتري الإدارة أنه في حالة ظهور معلومات إضافية في الفترات القادمة مما قد يترتب عليها أن تنشأ مثل تلك الفروق بالنسبة للأصول أو الخصوم المثبتة في القوائم المالية في 31 ديسمبر 2012 فإن الإدارة عندئذ ستعيد تقديراتها مما قد يستدعي الاعتراف بأصول أو التزامات ضريبية مؤجلة مرتبطة بتلك الأصول والخصوم.

21- عملاء:

31 ديسمبر 2012
396,642
(39,220)
357,422

عملاء
الاضمحلال في قيمة ديون مشكوك في تحصيلها
الاجمالي

وتتمثل حركة الاضمحلال في قيمة الديون المشكوك في تحصيلها في:

51,306
200
18,188
(23,876)
(6,598)
39,220

الرصيد في تاريخ تنفيذ التقسيم
فروق ترجمة العملات الأجنبية
المكون خلال الفترة (المعترف به كمصرف خلال الفترة)
المستبعد نتيجة للتخلص من شركات تابعة
ماتم استخدامه من مجمع حساب الاضمحلال
الرصيد في 31 ديسمبر 2012

22- أصول أخرى:

31 ديسمبر 2012

الإجمالي	متداولة	طويلة الأجل	
39,468	16,487	22,981	مصرفات مدفوعة مقدماً
49,973	49,973	-	مقدمات للموردين
13,312	13,312	-	مستحقات من مصلحة الضرائب
33,126	33,126	-	مدينون آخرون
(6,366)	(6,366)	-	اضمحلال ديون مشكوك في تحصيلها
129,513	106,532	22,981	الإجمالي

يوضح الجدول التالي حركة الاضمحلال في قيمة الديون المشكوك في تحصيلها:

3,042	الرصيد في تاريخ تنفيذ التقسيم
25	فروق ترجمة العملات الأجنبية
3,299	المكون خلال الفترة (المعترف به كمصرف خلال الفترة)
6,366	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

23- النقدية وما في حكمها:

تتمثل النقدية وما في حكمها في حسابات جارية لدى البنوك وودائع بمبلغ 1,987,873 ألف جنيه مصري بالإضافة إلى نقدية بالخبزينة بلغت قيمتها 1,961 ألف جنيه مصري. وتتضمن النقدية وما في حكمها المشار إليها بعاليه مبلغ 6 مليون جنيه مصري تمثل ودائع مجمدة كضمانات للقروض وخطابات الضمان.

24- رأس المال المصدر والمنفوع

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ 22 مليار جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ 2,203,190,060 جنيه مصري يتمثل في 5,245,690,620 سهم بقيمة إسميه 0,42 جنيه مصري لكل سهم وفقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار وموافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تليكوم القابضة (القاسمة) كما هو موضح بصورة أكثر تفصيلاً في الإيضاح رقم (1-ج).

25- الاقتراض

31 ديسمبر 2012	
45,359	أقساط تستحق خلال عام من مبالغ مقترضة طويلة الأجل
7,933	أوراق دفع تستحق خلال عام
53,292	إجمالي الرصيد المتداول
16,260	أقساط تستحق خلال أكثر من عام من مبالغ مقترضة طويلة الأجل
69,552	الإجمالي

تتضمن أرصدة الاقتراض مبالغ اقترضتها شركة ترانس ورلد اسوسيتيت الخاصة (ليمتد) باكستان بمبلغ 38 مليون جنيه مصري من بعض مساهميتها بمعدل فائدة 1,58% منها 25 مليون جنيه مصري تستحق السداد خلال عام و 13 مليون جنيه مصري تستحق السداد خلال أكثر من عام. كما تتضمن تلك الأرصدة أيضاً مبالغ اقترضتها شركة ترانس ورلد اسوسيتيت الخاصة (ليمتد) باكستان من البنوك بمبلغ 23 مليون جنيه مصري بمعدل فائدة يتراوح بين 14,91% إلى 19% منها 20 مليون جنيه مصري تستحق السداد خلال عام و 3 مليون جنيه مصري تستحق السداد خلال أكثر عام. كل ذلك بالإضافة إلى أوراق دفع مستحقة على شركة أوراسكوم تليكوم فينتشرز بلغ رصيدها في 31 ديسمبر 2012 حوالي 7,9 مليون جنيه مصري.

26- دائنون والتزامات أخرى

31 ديسمبر 2012

الاجمالي	متداولة	طويلة الاجل	
115,023	115,023	-	دائنو شراء اصول ثابتة
162,743	162,743	-	مستحقات موردين
259,226	259,226	-	دائنون تجاريون اخرون
536,992	536,992	-	
317,576	303,802	13,774	إيرادات محصلة مقدماً وإيرادات مؤجله
20,063	20,063	-	المستحق لهيئات حكومية
42,056	42,056	-	مصرفات عاملين مستحقه
55,290	33,084	22,206	ارصدة دائنة اخرى
434,985	399,005	35,980	
971,977	935,997	35,980	الاجمالي

27- نصيب السهم في الأرباح

الأساسي: بحسب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي الأرباح المتاحة لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة كما هو وارد أدناه.

من 29 نوفمبر 2011
حتى 31 ديسمبر 2012
3,429,793
(10,000)
3,419,793
5,245,690
0,65

صافي أرباح الفترة المنسوب لمساهمي الشركة الأم (بالألف جنيه مصري)
يخصم: توزيعات عاملين (بالألف جنيه مصري)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة (بالألف سهم)
نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح الفترة (بالجنيه المصري)

المُخَفَّض: بحسب النصيب المُخَفَّض للسهم بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بافتراض تحويل كافة الأدوات المالية القابلة للتحويل لأسهم وكذا خيارات الأسهم ، كما يتم تعديل صافي الربح باستبعاد تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل مع مراعاة الأثر الضريبي لذلك. وبالنسبة لخيارات الأسهم يضاف الى متوسط عدد الأسهم العادية متوسط عدد الأسهم المحتمل اصدارها بموجب الخيارات ويستبعد من ذلك متوسط عدد الأسهم المحتملة مرجحاً بالعلاقة بين سعر تنفيذ الخيار ومتوسط القيمة العادلة للسهم خلال الفترة. ونظراً لعدم وجود أدوات دين قابلة للتحويل لأسهم أو خيارات أسهم فإن نصيب السهم المُخَفَّض في الأرباح لا يختلف عن نصيب السهم الأساسي في الأرباح.

28- المخصصات

31 ديسمبر 2012	فروق ترجمة	استخدام	استبعاد نتيجته التخلص من شركات تابعه	تدعيم	انقضى الغرض منه	الرصيد في تاريخ تنفيذ الانقسام	
330,139	1,265	-	(4,616)	302,325	(2,747)	33,912	مخصص مطالبات (قصيرة الأجل)
330,139	1,265	-	(4,616)	302,325	(2,747)	33,912	الاجمالي

29- الارتباطات الرأسمالية

تتمثل الارتباطات الرأسمالية في 31 ديسمبر 2012:

31 ديسمبر 2012
2,033
102,711
104,744

ارتباطات تتعلق بأصول ثابتة
ارتباطات أخرى
الإجمالي

تتمثل الارتباطات الرأسمالية الأخرى في ارتباطات المجموعة الناشئة عن الالتزام بتركيب أصول ثابتة متعلقة بتوريد كابل الاتصال البحري والمعدات والتجهيزات الفنية المتعلقة به والمتعاقد عليها من خلال شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية (شركة تابعة).

30- أرباح غير قابلة للتوزيع

تتضمن الأرباح المرحلة مبلغ 137 220 ألف جنيه مصرى غير قابلة للتوزيع وهى عبارة عن رصيد الاحتياطيات القانونية والخاصة التى قامت الشركات التابعة بتجنيبها من أرباحها كما هو وارد أدناه:

الشركة	الإحتياطى القانونى	الإحتياطى الخاص	الإجمالى
شركة شيو تكنولوجى جوينت فينتشر كومبانى	71,363	55,182	126,545
مجموعة شركات أوراسكوم تيلكوم فينتشرز	10,675	—	10,675
الإجمالى	82,038	55,182	137,220

31- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

بيع خدمات وبيع	شراء خدمات وبيع	إيرادات استثمار
5,592		
102,580		
	87	
	35	
	368	
	92	
108,172	122	460

مجموعه وزير اتستمنت
ويند للاتصالات
شركات شقيقه
الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
إطراف أخرى نوى علاقة
سوميت (اوراسكوم تيكولوجى سوليوشن)
كونتراك فاسيلتى مانجمنت
اوراستار ليميتد
د/عمر زواوى (مساهم باحدى الشركات التابعة)
الأجمالى

31 ديسمبر 2012	
مدنون	دائون
2,589	3,158
13,917	
17,722	4,987
6	
4	48
34,238	8,193

مجموعه وزير اتستمنت
ويند للاتصالات
شركات شقيقه
الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
إطراف أخرى نوى علاقة
لينك دوت نت
أوراسكوم للإنشاء
سوميت تكنولوجى (اوراسكوم تيكولوجى سوليوشن)
الأجمالى

32- الالتزامات المحتملة

تتمثل الالتزامات المحتملة - بخلاف تلك المتعلقة بالشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (شركة شقيقة) - في الضمانات التي أصدرتها الشركة القابضة فيما يتعلق بانشطة شركاتها التابعة التالية:

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة

يوجد خطاب ضمان صادر لصالح وزارة الاتصالات اللبنانية لضمان شركة أوراسكوم تيليكوم لبنان في سداد أى مستحقات مالية بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي.

شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية - ميناكابل (شركة تابعة)

يوجد ضمان صادر لصالح احد عملاء الشركة التابعة بمبلغ 82 مليون دولار أمريكي ضماناً لاداء الشركة التابعة لالتزاماتها التعاقدية والتي تتمثل في ادائها للخدمات المتعاقد عليها.

الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (شركة شقيقة)

تقدمت الشركة المصرية للاتصالات بشكوى للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بهدف فرض تعديل أسعار الترابط في العقود السارية مع شركات المحمول. وقد قامت الشركة بالرد على الشكوى أمام لجنة فض المنازعات بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات متمسكةً بتنفيذ العقد الساري المبرم مع الشركة المصرية للاتصالات. وقد أصدر الجهاز في شأن المنازعة قراراً بتاريخ 3 سبتمبر 2008 لصالح الشركة المصرية للاتصالات بتعديل أسعار الترابط بين الشبكة الأرضية وشبكات التليفون المحمول لتصبح ساريةً من تاريخه.

وقامت الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) بإخطار الجهاز باعتراضها ورفضها للقرار المذكور لمخالفته للقانون والعقد المبرم، وأعلنت نيتها في اللجوء إلى القضاء للحفاظ على حقوقها. وفي 11 نوفمبر 2008 قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد الجهاز القومي لتنظيم مرفق الاتصالات أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، مُطالبةً بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه والحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وإلغاء كافة ما يترتب عليه من آثار.

وفي 3 سبتمبر 2009 قامت الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) بإرسال إخطار تحكيم إلى الشركة المصرية للاتصالات وفقاً لقواعد تحكيم مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي استناداً إلى نص الفقرة الأولى من المادة (25) من اتفاقية التوصل وذلك للنظر في النزاع القائم بين الطرفين. وبتاريخ 9 أكتوبر 2009 قامت الشركة المصرية للاتصالات بالرد المبني على التحكيم وتقدمت بدعوى مقابلة.

وفي 31 ديسمبر 2009 أصدر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قراراً (تم تعديله بموجب قرار آخر بتاريخ 14 يناير 2010) استناداً على القرار الصادر بتاريخ 3 سبتمبر 2008 تم بمقتضاه تعديلات جديدة في أسعار الترابط بين الشبكات المختلفة على أن تطبق تلك التعديلات بأثر رجعي من تاريخ 1 سبتمبر 2009 وقامت الشركة برفع دعوى إدارية برفض هذه القرارات.

وفي 5 ديسمبر 2010 حكمت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرارات الجهاز محل الدعاوي المقامة من الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) وحكمت بما يلي:

أولاً: بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه الأول الصادر بتاريخ 2008/9/3 فيما تضمنه بالبنود ثانياً وثامناً وتاسعاً من تحديد سعر الترابط لإنهاء المكالمات الصادرة من شبكة المصرية للاتصالات والمنتبهة على شبكة موبينيل بمبلغ 11.3 قرشاً للدقيقة الواحدة وتحديد سعر الترابط لإنهاء المكالمات الصادرة من موبينيل والمنتبهة على شبكة المصرية للاتصالات بمبلغ 6.5 قرشاً للدقيقة الواحدة وما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الجهاز المدعى عليه الثاني بمصروفات هذا الطلب.

ثانياً: بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه الثاني الصادر بتاريخ 2009/12/31 والمعدل بالقرار الصادر بتاريخ 2010/1/14 فيما تضمنه من تحديد سعر الترابط لإنهاء المكالمات الصادرة من شبكات شركات التليفون المحمول (شركة فودافون مصر وشركة اتصالات مصر) وكذلك شبكة الشركة المصرية للاتصالات والمنتوية على شبكة شركة موبينيل بمبلغ 8.5 قرشاً للدقيقة محسوباً على أساس الثانية وتحديد سعر الترابط لإنهاء المكالمات الصادرة من شبكة شركة موبينيل والمنتوية على شبكة شركة فودافون مصر بمبلغ 10 قروش للدقيقة محسوباً على أساس الثانية والمنتوية على شبكة اتصالات مصر بمبلغ 11 قرشاً للدقيقة محسوباً على أساس الثانية والمنتوية على شبكة المصرية للاتصالات بمبلغ 6.5 قرشاً للدقيقة محسوباً على أساس الثانية وما تضمنه من تحديد للأسعار من الجهاز دورياً وكلما استلزم الأمر وما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الجهاز المدعى عليه الثاني بمصرفات هذا الطلب.

وأمرت بإحالة الدعوي إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في طلي الإلغاء. وقام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بالظعن لوقف قرار محكمة القضاء الإداري العليا وقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريرها على الظعن بتاريخ 6 ديسمبر 2010 يوصى بإلغاء القرار الصادر بتاريخ 5 ديسمبر 2010 لصالح الشركة وسوف تقوم محكمة القضاء الإداري العليا باتخاذ قرارها على الظعن بعد سماع رد كل الأطراف على التقرير المذكور.

وفى الجلسة المنعقدة بتاريخ 23 فبراير 2013، قررت هيئة المحكمة فيها حجز القضية لجلسة 4 مايو 2013 للنطق بالحكم. وترى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) ومستشارها القانوني الخارجي أن موقف الشركة القانوني قوي حيث أن قرارات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قد جاءت مخالفة للقانون والعقد، لذا تستمر الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) بإثبات إيرادات وتكاليف خدمات التواصل من وإلى الشركة المصرية للاتصالات وشركات المحمول الأخرى بناءً على العقد الساري.

وإذا قامت الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بتطبيق وجهة نظر الشركة المصرية للاتصالات، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على بند نصيب الشركة في شركات شقيقة بقائمة الدخل بمبلغ 66 مليون جنيه مصرى قبل خصم الضرائب وذلك حتى 31 ديسمبر 2012.

33- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للمجموعة فى الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - مشتقات مالية، وأدوات دين تتمثل فى أذون خزائنة وأرصدة لدى البنوك وأرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة وإستثمارات مالية متاحة للبيع وعملاء وأرصدة مدينة أخرى، كما تتضمن الإلتزامات المالية بعض أرصدة الاقراض والتسهيلات الائتمانية والأرصدة الدائنة للعملاء والأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة والموردون. وفيما يلى أهم أنواع المخاطر التى تتعرض لها المجموعة نتيجة للأنشطة التى تمارسها والإدوات المالية التى تستخدمها والأساليب والاستراتيجيات التى تواجه بها الإدارة تلك المخاطر.

تتعرض المجموعة لمخاطر مالية متنوعة نتيجة للأنشطة الاعتيادية التى تمارسها ومن بينها خطر السوق (بما فيها مخاطر التغيير فى اسعار الصرف واسعار السوق وأسعار الفائدة) وخطر الائتمان، وخطر السيولة. وعلى وجه الخصوص فإن المجموعة معرضة لخطر التغيير فى اسعار صرف العملات الاجنبية، واسعار الفائدة، واسعار السوق. هذا وتتركز المجموعة فى نظام ادارة المخاطر التى تتشأ عن استخدامها للأدوات المالية على درجة عدم التأكد الموجود بالاسواق المالية. ويهدف النظام الى تقليل تحقق الآثار السلبية المتوقعة على نشاط المجموعة من خلال الأنشطة المالية والتشغيلية المستمرة. وتحمل ادارة المجموعة المسئولية الكاملة فى تصميم ومراقبة الاطار العام لعملية ادارة المخاطر.

خطر السوق

خطر العملات الاجنبية المرتبطة بالانشطة التشغيلية

تقوم كل شركة من شركات المجموعة بتنفيذ انشطتها التشغيلية بعملة القيد الخاصة بها ، ومن ثم فإن بعض شركات المجموعة تكون معرضة لخطر التقلبات في العملات الاجنبية فيما يتعلق بجداول السداد أو التحصيل للالتزامات او حقوق بعملات تختلف عن عملة القيد الخاصة بها. ونظراً لأن تلك الالتزامات والحقوق عادة ما تكون مرتبطة بالاتفاق الاستثماري الذي يتم مع موردين بالخارج وبالائردادات الناشئة عن بعض الخدمات المؤداة لعملاء بالخارج - لذا تقوم المجموعة بمراقبة خطر التقلبات بالعملات الاجنبية الناشئة عن الانشطة التشغيلية ، وعلى الرغم من أن المجموعة لا تستخدم المشتقات المالية لتغطية هذاالخطر الا أنها قامت خلال الفترة الجارية بالدخول في مشتقات مالية مثل بعض عقود الصرف الأجل بغرض تحقيق تغطية طبيعية لمقابلة خطر التقلب المحتمل في سعر الصرف لمركز العملة الناشئة عن بيع جزء من استثماراتها في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وتقدر الإدارة أنه اذا ما حدث تغيير سواء بالزيادة او بالنقص في سعر صرف الجنيه المصرى (عملة القيد) في حدود 10% مقابل الدولار الأمريكى او اليورو او الروبية الباكستانية مع ثبات كافة المتغيرات الاخرى فان الارصدة المدينة والدائنة بالعملات الاجنبية سوف تتأثر بالزيادة او النقص بما يعادل 19,215 الف جنيه مصرى بما يؤثر بنفس القيمة على صافى ارباح الفترة.

خطر التغير في سعر السوق

يعتبر هذا الخطر محدوداً حيث ان قيمة ادوات حقوق الملكية المستثمر بها والمعرضة لهذا الخطر لا تعد ذات أهمية نسبية من وجهة نظر الإدارة.

خطر اسعار الفائدة

يرتبط خطر اسعار الفائدة بالنسبة للمجموعة بالاقتراض حيث تتعرض المجموعة لخطر التقلبات في التدفقات النقدية الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة السوقية بالنسبة للمبالغ المقرضة بأسعار فائدة متغيرة، كما تتعرض المجموعة لخطر التغير في القيمة العادلة للمبالغ المقرضة بأسعار فائدة ثابتة. هذا ولم تقم المجموعة بالدخول في أى عقود للمشتقات المالية لتغطية المخاطر المرتبطة بالتقلبات المحتملة في اسعار الفائدة سواء أكانت في صورة معاملات تغطية تدفقات نقدية او معاملات تغطية قيمة عادلة. تقوم المجموعة بمتابعة وتحليل اخطار سعر الفائدة بشكل مستمر وتقوم باحتساب اثر التحركات في أسعار الفائدة السوقية على قائمة الدخل بالنسبة لكل العملات.

ويوضح الجدول التالى اجمالى القروض المستحقة على المجموعة في 31 ديسمبر 2012 ونسبة كل من القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة وكذلك تلك التى تم الحصول عليها بدون فائدة إلى اجمالى القروض المستحقة.

31 ديسمبر 2012

69,552

%0

%52

%48

اجمالى القروض

ذات معدل فائدة ثابت

ذات معدل فائدة متغير

بدون معدل فائدة

وفى تقدير الإدارة فإن أى تغير فى معدل الفائدة بنسبة 0,1% قد يؤدي الى الزيادة او النقص فى تكلفة التمويل عن الفترة الجارية بمبلغ 2,383 الف جنية مصرى.

خطر الائتمان

ان مخاطر الائتمان بالنسبة للمجموعة تتعلق بحالات الاخفاق لأطراف التعاقد عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية خصوصاً بالنسبة للارصدة المستحقة على العملاء والأدوات المالية وأرصدة البنوك وما فى حكمها.

ويمكن تحليل مخاطر الائتمان التى تتعرض لها المجموعة على مستوى كل قطاع كالتالى:

قطاع الإتصالات

تتمثل أرصدة العملاء في هذا القطاع بشكل رئيسي في نشاط شركة الاتصالات في كوريا الشمالية حيث أن كافة عملاء هذه الشركة مشتركين بنظام الخطوط المدفوعة مقدماً وبالتالي فإن هذا الخطر يُعدّ محدوداً جداً على مستوى ذلك القطاع.

قطاع الكوابل البحرية

يمنح قطاع الكوابل البحرية عملائه مدة إئتمانية بحد أقصى 30 يوم ، حيث يتم الاستعلام عن عملاء الإئتمان قبل الموافقة على منحهم المدة المذكورة للتأكد من مدى ملائمتهم الإئتمانية.

قطاع الأعلام والتكنولوجيا

يتم مراجعة الملاءة الإئتمانية للعملاء قبل الموافقة على المنح ، حيث يُراعى التعامل مع شركات ذات ملاءة وسمعة طيبة ، كما يتم متابعة ومراقبة الأرصدة الخاصة والعملاء بشكل مستمر ويتم متابعة المتأخرات ان وجدت حتى تمام التحصيل.

تعمل الإدارة على الحد من الآثار المترتبة على خطر الإئتمان من خلال تبني اجراءات رقابة معينة بما فى ذلك تقييم الملاءة الإئتمانية لعملاء الشركة ووضع حدود قصوى للتعامل.

بلغ إجمالي اضمحلال أرصدة العملاء والأصول المالية الأخرى المعترف به فى الأرباح أو الخسائر خلال الفترة مبلغ 59,867 ألف جنيه مصرى.

أرصدة نقدية لدى البنوك

ويُعدّ خطر الإئتمان المرتبط بأرصدة النقدية وما فى حكمها خطراً محدوداً جداً حيث تتعامل المجموعة مع بنوك ذات سمعة طيبة بالسوق.

وبصفة عامة فإن أرصدة العملاء والأرصدة المالية الأخرى تكون ضمن مجموعة من الأرصدة الصغيرة المستحقة على مجموعة كبيرة من العملاء مما يقلل من مخاطر تركيز الائتمان الممنوح للعملاء.

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة فى العوامل التى قد تؤثر على قدرة المجموعة على سداد كل إلتزاماتها أو جزء منها. وتقوم الإدارة بمتابعة تلك الإلتزامات وفى حالة زيادة إلتزامات المجموعة عن الحد المقبول عندئذ تدرس المجموعة مدى امكانية الحصول على توزيعات أرباح نقدية من الشركات التابعة لها أو الاستعانة بالفائض النقدى لدى الشركات التابعة لمقابلة الزيادة فى الإلتزاماتها.

وتقوم ادارة المجموعة بمراقبة كل من خطر السيولة الناتج عن عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خلال الاحتفاظ بمستوى كاف من الارصدة النقدية. وبصفة عامة فان خطر السيولة يتم متابعته على مستوى كل شركة من شركات المجموعة من خلال مراجعة ومتابعة مستوى السيولة والتخطيط وادارة مستويات السيولة لديها بطريقة تؤدي الى قدرتها على الوفاء بالإلتزاماتها مع التنسيق مع ادارة المجموعة لادارة الفوائض النقدية لديها ، حيث تقوم المجموعة بتوجيه تلك الفوائض الى الشركات التى لديها عجز فى السيولة. لذلك فان المجموعة تعتمد بشكل كبير على التحويل الداخلى فيما بين شركات المجموعة وعلى توزيعات الارباح من الشركات التابعة.

ويوضح الجدول التالى الألتزامات المالية للمجموعة مقسمة طبقاً لفترة السداد المتبقية لها فى تاريخ القوائم المالية :

القيمة الدفترية المتوقعة	التدفقات النقدية المتوقعة	أقل من سنة	من 1 حتى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	31 ديسمبر 2012
21,723	23,618	21,283	2,335	-	التزامات لصالح البنوك
47,829	50,078	20,273	29,805	-	قروض أخرى
536,992	536,992	536,992	-	-	دائنون والتزامات اخرى
606,544	610,688	578,548	32,140	-	

خطر رأس المال

تهدف ادارة المجموعة من خلال ادارة المخاطر المرتبطة برأس المال الى الحفاظ على قدرة المجموعة على الاستمرارية والحفاظ على هيكل تمويلي ملائم لتخفيض تكلفة رأس المال الى الحد المقبول. وتعتمد الإدارة في الوقت الراهن بشكل كبير على الموارد الذاتية المتنوعة لتمويل انشطتها وانفاقها الاستثماري.

الموافقات الحكومية

تعتمد بعض أنشطة المجموعة بما في ذلك نشاط الاتصالات في لبنان ونشاط الكوابل البحرية بشكل كبير على الحصول على موافقة الجهات الحكومية المعنية، وفي حالة تعذر الحصول على تلك الموافقات فمن الممكن ان يكون لذلك اثر سلبي على الأنشطة المستقبلية للمجموعة سواءً بانخفاض في الإيرادات او بتحمل غرامات قد تفرضها اطراف تعاقدية.

الإخطار الناشئة عن الظروف السياسية والاقتصادية في الاسواق الناشئة

تمارس المجموعة جزءاً كبيراً من انشطتها داخل جمهورية مصر العربية، وكوريا الشمالية، وباكستان. ويعتمد اداء المجموعة بشكل كبير على اقتصاديات السوق في تلك البلدان التي تعمل بها الشركات التابعة، وعلى وجه الخصوص فان تلك الاسواق تتسم باقتصاديات ذات مستويات مختلفة من التقدم او تمر بمرحلة اعادة هيكلة. لذلك فان نتائج نشاط المجموعة تتأثر حالياً ومن المتوقع أن تتأثر مستقبلاً بالوضع الاقتصادي والسياسي لتلك البلدان. كما ان نتائج النشاط من الممكن ان تتأثر بشكل سلبي بالتغيرات السياسية والحكومية في تلك البلدان او بضعف الاداء الاقتصادي في البلدان التي تعمل بها شركات المجموعة. ومن الممكن أن تؤدي هذه المتغيرات الى تأثير سلبي على المركز المالي والاداء المالي للمجموعة وكذا التوقعات المستقبلية لانشطة المجموعة.

خطر التغير في الإطار القانوني بالدول الناشئة

نظرا لطبيعة الإطار القانوني والتشريع الضريبي في البلدان التي تعمل بها المجموعة ، فإنه من الممكن حدوث تغيرات في القوانين والتشريعات بتلك البلدان. وحيث ان هذا الخطر مرتبط بمظاهر مثل ميل بعض الحكومات الى فرض ضرائب على توزيعات الأرباح ، والتعديل في بعض أحكام قوانين الضرائب أو في أسعارها ، وإجراء تقديرات ضريبية جزافية ، فمن الممكن ان يكون لتلك المظاهر حال حدوثها تأثير سلبي على الأداء المالي للمجموعة وعلى قدرة المجموعة على الحصول على اموال من شركاتها التابعة. تم عرض إيرادات المجموعة بالعملة المحلية ، وترجح إدارة المجموعة أنها ستتمكن من الحصول على تلك الإيرادات من شركاتها التابعة ويعتمد ذلك على قدرة شركاتها التابعة في تحويل اموال الى الشركة الأم.

ان اللوائح في دول مختلفة وعلى سبيل المثال كوريا الشمالية- حيث تعمل شركاتها التابعة - قد تحد من القدرة على سداد فوائد وتوزيعات أرباح وعلى سداد القروض بعملات أجنبية من خلال التحويل للخارج ، بالإضافة إلى ذلك فقد يكون من الصعب في بعض الدول إجراء تحويلات نقدية بالعملة الأجنبية بأحجام كبيرة بسبب قيود قد تفرضها البنوك المركزية في تلك البلدان. كما قد تقوم البنوك المركزية بتعديل النظم واللوائح في المستقبل وبالتالي فإن قدرة المجموعة على الحصول على أموال من شركاتها التابعة سوف يتأثر ويتغير بالتبعية.

انشطته المجموعة في كوريا الشمالية

يتمثل نشاط المجموعة في كوريا الشمالية بشكل رئيسي في الحصة الحاكمة التي تبلغ 75% من مشغل الاتصالات المحلي كوريوليك. تخضع كوريا الشمالية لحظر دولي تم فرضه بواسطة المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة. ويتمثل اثر ذلك الحظر في تقييد المعاملات المالية وتصدير واستيراد السلع والخدمات، بما في ذلك السلع والخدمات اللازمة لتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات.

وعلى الرغم من عدم وجود تأثير جوهري في الوقت الراهن للحظر على أنشطة الشركة التابعة، الا انه لا يوجد تأكيد اذا ما تم تغيير ضوابط الحظر الدولي القائم ، او اذا ما تم تقييد وتقنين تلك الضوابط بشكل اكبر، ان تصبح الشركة التابعة قادرة على تمويل انشطتها التشغيلية في كوريا الشمالية، أو تحويل الاموال من و الى الشركة الأم، وكذلك الاستمرار في تشغيل شبكة الهاتف المحمول. واذا ما

أصبحت المجموعة غير قادرة على تشغيل وحثها التابعة في كوريا الشمالية فإن ذلك قد يكون له اثر سلبي على نشاط المجموعة، ومركزها المالي ونتائج نشاطها.

بالإضافة الى ما سبق تخضع التحويلات النقدية في كوريا الشمالية من العملة المحلية الى العملة الاجنبية الى قيود رقابية تفرضها السلطات الحكومية. هذا بالاضافة الى عدم امكانه تداول عمله كوريا الشمالية خارج نطاق تلك الدولة، مما يؤدي الى الحد من قدرة الشركة التابعة على توزيع ارباح نقدية الى الشركة الام. الا انه في الوقت الحالي فان نشاط المجموعة لا يعتمد بصورة اساسيه على أنشطة الشركة التابعة في كوريا الشمالية لتوليد تدفقات نقدية سواء لسداد التزاماتها المالية او توسعاتها الاستثمارية او الاستمرار في انشطتها الاعتيادية. كما ان تلك القيود لا يوجد لها تأثير جوهري في الوقت الراهن على قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها القائمة، ولا تتوقع الادارة ان يكون لها تأثير جوهري في المستقبل على الأنشطة الاعتيادية للمجموعة.

بلغت صافي اصول كوريو لينك (الشركة التابعة) المعادل لمبلغ 1,917 مليون جنيه مصري من اجمالي صافي اصول المجموعة البالغة 7,016 مليون جنيه مصري في 31 ديسمبر 2012. كما تضمنت اصول كوريو لينك (الشركة التابعة) ارصدة نقدية بالعملية المحلية المعادلة لمبلغ 1,750 مليون جنيه مصري تم اندراجها ضمن اصول مالية طويلة الاجل بالقوائم المالية المجمعة نظرا للقيود المفروضة على التحويلات النقدية من العملة المحلية الى العملة الاجنبية كما تم الاشارة اليه بالفقرات السابقة. كما تم ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة باستخدام سعر الصرف الرسمي المعن بالبنوك العاملة بكوريا الشمالية في 31 ديسمبر 2012 والذي يتم تحديده من قبل الحكومة.

34- المعاملات غير النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل

تتمثل أهم المعاملات غير النقدية التي تم استبعاد مبالغها من قائمة التدفقات النقدية المجمعة فيما يلي:

- تم استبعاد مبلغ 8,956 ألف جنيه مصري من كل من التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية وذلك فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح الخاصة بالعاملين التي أقرتها الجمعية العامة العادية للشركة المنعقد في 28 يونيو 2012 حيث لم يتم سداد تلك التوزيعات حتى تاريخ القوائم المالية.

- تم استبعاد مبلغ 1,061,056 ألف جنيه مصري من كل من التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار وذلك فيما يتعلق القيمة العادلة لحق الشركة في حال تنفيذ خيار البيع لحصتها المملوكة بالشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

35- صفقة بيع جزء من الاستثمار في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (شركة شقيقة)

في 11 أبريل 2012 قامت الشركة بالتوقيع على إتفاقية رئيسية معدلة مع شركة فرانس تيلكوم تم بموجبها الاتفاق على بيع حصة مباشرة وغير مباشرة مملوكة لها في رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول تبلغ 29,67% (15% من حصتها المباشرة بالشركة الشقيقة ، بالإضافة إلى 14,67% من حصتها غير المباشرة بها من خلال بيع كامل مساهمتها في رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول) بسعر بيع 202.5 جنيه مصري للسهم.

وقد احتفظت الشركة بنسبة مساهمة مباشرة تقدر ب 5% من رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (شركة شقيقة) بالإضافة إلى حصولها على نسبة 27% من حقوق التصويت في الشركة الشقيقة من خلال شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال ، حيث قامت الشركة في 31 مايو 2012 بسداد مبلغ 6,9 مليون يورو المُعادل لمبلغ 56 مليون جنيه مصري للحصول على عدد 28 750 ألف سهم من الفئة B (تمثل فقط حقوق تصويتية بنسبة 28.75%) من أسهم رأسمال شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال والتي قامت بدورها بالاستحواذ على 93,9% من أسهم رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول. وقد تم إدراج مساهمة الشركة في رأسمال شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال ضمن استثمارات في شركات شقيقة كما هو مبين بالإيضاح رقم (13).

كما قامت الشركة في ذلك التاريخ بتوقيع إتفاقية المساهمين المعدلة مع شركة فرانس تيلكوم والتي تم الإتفاق بموجبها على تعديل بعض بنود إتفاقية المساهمين القائمة فيما يتعلق بنظم الحوكمة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول مع وضع نظم لحماية حقوق الأقلية والحفاظ على حقوق الشركة التصويتية والتمثيل في مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول كما هو الحال قبل البيع للحصة المشار إليها.

وعلى وجه الخصوص فقد تم الإتفاق على بقاء الشركة كشريك إستراتيجي لفرانس تيلكوم في جمهورية مصر العربية مع إستمرارها في المشاركة في إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول من خلال تمثيلها في مجلس إدارة شركة المصرية لخدمات التليفون المحمول، ومن خلال مشاركتها في لجنة المراجعة ولجنة التعيينات.

هذا وينص الإتفاق على أن تستمر الشركة في تقديم خدمات الدعم الفني للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول طبقاً لشروط العقد الموقع في 22 أبريل 2012 ما لم تحدث متغيرات مستقبلية يتم تقيدها بواسطة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول أو حتى يتم حوالة الحق في التعاقد بواسطة الشركة إلى شركة فرانس تيلكوم عند إبداء فرانس تيلكوم رغبتها في الحصول على حوالة الحق مقابل سداد مبلغ 110 مليون يورو للشركة.

كما تتضمن الإتفاقية الموقعة شروط خيارات البيع والشراء فيما يتعلق بالحصة المملوكة لها وحقوق التصويت غير المباشرة التي تتمتع بها في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول كالتالي:

- تم الإتفاق على حق الشركة في ممارسة خيار البيع خلال كل من يناير وفبراير من كل سنة مذكورة بنسبة 1,67% سنوياً من الأسهم المملوكة للشركة في رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بناء على السعر المحدد لكل سنة والذي يبدأ من 268,5 جنيه مصري (33,68 يورو) للسهم خلال 2015 حتى 296 جنيه مصري (37,14 يورو) للسهم في 2017 لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول. وعند ممارسة الشركة لخيار البيع الممنوح لها سيؤدي ذلك إلى بيع حصتها غير المباشرة في حقوق التصويت في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول والبالغة 28,75%.
- كما سوف تحتفظ الشركة بشروط تخارج محددة في حالة قيام شركة فرانس تيلكوم بادخال شريك مصري اخر في أعمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.
- تم منح شركة فرانس تيلكوم خيار شراء كل أسهم (وليس أقل من كل أسهم) الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول المملوكة مباشرة بواسطة الشركة والمتمثلة في نسبة 5%، بالإضافة إلى النسبة المرتبطة بالحقوق التصويتية والتي سوف تبلغ 28,75% عند تنفيذ الصفقة.
- وسوف يكون لفرانس تيلكوم الحق في ممارسة خيار الشراء خلال شهري يناير وفبراير من كل عام إبتداء من السنة المنتهية في 2013 حتى 2017 مقابل سعر محدد يزداد سنوياً يبدأ من 243,5 جنيه مصري للسهم حتى 296 جنيه مصري للسهم.
- كما تنص الإتفاقية على حق فرانس تيلكوم في شراء حصة الشركة بالكامل في بعض الظروف الأخرى بما في ذلك حدوث تغيير في تغير هيكل المساهمين أصحاب السيطرة على الشركة.

وبتاريخ 22 أبريل 2012 أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عدم مانعتها في نشر إعلان عرض الشراء الإجباري المقدم من شركة فرانس تيلكوم من خلال شركتها التابعة شركة ام تى تيلكوم اس سي ار ال (MT Telecom S.C.R.L) لشراء نسبة 100% من أسهم رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول - موبينيل بسعر 202,5 جنيه مصري للسهم.

وفي 23 أبريل 2012 قامت شركة ام تى تيلكوم اس سي ار ال بالتقدم بعرض اجباري لشراء 100% من أسهم رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وفقاً للأحكام الواردة بالباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بسعر 202,5 جنيه مصري للسهم وتقرر أن تكون مدة سريان العرض عشرون يوم عمل تبدأ من 24 أبريل 2012 حتى نهاية جلسة تداول يوم 23 مايو 2012 على أن يتم التنفيذ خلال عشرة أيام من تاريخ إنقضاء فترة سريان العرض.

وفي 27 مايو 2012 تم تنفيذ عرض الشراء المقدم من شركة ام تي نيلكوم اس سي ار ال على أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول حيث تم بيع عدد 93,922,559 سهم بسعر 202,50 جنيه مصري للسهم وشملت الأسهم المباعة الجزء المتفق على بيعه من حصة الشركة المباشرة في أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بنسبة 15%.

36- أحداث لاحقة

قررت الجمعية العامة العادية لشركة أوراسكوم للاتصالات والأعلام والتكنولوجيا القابضة المنعقدة بتاريخ 18 مارس 2013 اعتماد قائمة توزيع الأرباح وفقاً لمقترح مجلس الإدارة. وتبلغ التوزيعات المقترحة 1,352,000 ألف جنيه مصرى وبالتالي يكون نصيب السهم من التوزيعات حوالي 0,25 جنيه مصرى.

37- أرقام المقارنة

كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (1) فقد أسست الشركة من الناحية القانونية في 29 نوفمبر 2011 ومن ثم فقد تم عرض النتائج المجمعة من تاريخ التأسيس حتى 31 ديسمبر 2012.

العضو المنتدب



عضو مجلس الإدارة



المدير المالي

